

دليل
الصحافة الاستقصائيّة



معهد
الجزيرة للإعلام

الفهرس

مقدمة 4

الفصل الأول:
ماهي الصحافة الاستقصائية؟ 6

الفصل الثاني:
كيف نختار مواضيع
التحقيقات الاستقصائية وأفكارها؟ 12

الفصل الثالث:
ما هي الشروط الواجب توفرها
في الأفكار الاستقصائية؟ 16

الفصل الرابع:
كيف نصوغ فرضية التحقيق الاستقصائي؟ 18

الفصل الخامس:
خطة الاكتشاف 24

الفصل السادس:
المصادر.. عصب التحقيق 38

الفصل السابع:
كيف نثبت فرضية التحقيق الاستقصائي؟ 46

الفصل الثامن:
الصحافة الاستقصائية في العصر الرقمي 78

دراسة حالة 97

مقدمة

«الصّحافة الاستقصائية هي أن تستعيد الواقع من الأقوياء المتنفذين».

لم يكن صاحب المقولة جوليان أسانج، مؤسّسُ موقع ويكيليكس الذي عرّى جزءًا من انتهاكات الأنظمة، يدري أنه سيكون هو نفسه ضحيةً للُعبة الأقوياء؛ وهم يلقون عليه القبض في فبراير/شباط 2019.

مصير أسانج، واجهه أيضا عشراتُ الصحفيين الذين دخلوا غمار الصحافة الاستقصائية في مختلف دول العالم، بين مَن اضطُّر إلى غلْق فمه أو ممارسة الرقابة الذاتية على نفسه، وبين مَن جرَّبَ مرارة السجون، وبين من وجد نفسه مقتولا بحادث سير مدبَّر؛ تماما كما وقع مع الصحفية المالطية دافني كاروانا جاليزيا.

ثمة العشراتُ من الأدلة ومن الأبحاث حول الصحافة الاستقصائية التي قد تدفع قارئ هذا الدليل إلى التساؤل: ما هي قيمته المضافة في المشهد الإعلامي؟



والحقيقة أنّ هذا الهاجس رافقَنا منذ البداية، لكنّ حافزَنا نحو المواصلة كان أنّ الدليلَ موجَّهٌ -بالأساس- إلى الصحفي العربي الذي يشتغل في بيئة مختلفة تماما عن باقي التجارب العالمية؛ ليس فقط فيما يرتبط برقابة الدولة والمجتمع، بل أيضا باستحالة الوصول إلى المعلومات حتى المتأتّية من المصادر المفتوحة. لذلك كنا واعين، على امتداد فصول الدليل، بضرورة استحضار نماذجَ تعبّر عن الحالة العربية بكلّ تناقضاتها.

صحيحٌ أننا لا نريد أن نفصِلَ الاستقصاء عن جوهره الحقيقي: ممارسة الصحافة بوصفها سلطة مضادّة تضطلع بدور الرقيب، وصحيح كذلك أن الإسهاب في التفاصيل التقنية قد يقتل روحه، غير أن الدليل ليس درسا نظريا جافا، بقدر ما يؤسس لأدوات وملَكات واعية ومفكَّر فيها تساعد الصحفي على العبور لهذا النوع الصحفي الذي يتطلّب مهارات خاصةً.

هذا الدليل لا يهدف إلى تسييج الصحافة الاستقصائية بحُزمة من القواعد التلقينية الصارمة، بل إلى تزويد الصحفي بوسائل تستحث فيه ملَكة البحث والتفكير والتحقّق والاحتكام إلى المنطق السليم. هكذا نكون قد أسهمنا، ولو بقسط صغير، في «استعادة الواقع من الأقوياء».

معهد الجزيرة للإعلام



الفصل الأول:
ما هي الصحافة الاستقصائية؟

تختلف المراجع والأدلة الصحفية في تعريف الصحافة الاستقصائية، لكنها تتفق على عناصر رئيسة ترتكز عليها صحافة الاستقصاء:

أولًا: الكشف الجديد عن قضية أو مشكلة واحدة ومحددة، بحقائق جديدة. لذا فإن التحقيق الاستقصائي يجب أن يكون بِكْرًا وأصيلًا بالنسبة للجمهور [1]، متجاوِزًا مجرَّدَ التحقُّق من المعلومات، «إلى أدلة دامغة ومباشرة وواضحة لا لَبْسَ فيها» [2].

ثانيًا: أن يكون هدف الكشف خدمة المصلحة العامة، «وغالبًا ما تكون مختلفة عن (المصلحة الوطنية)؛ فالحكومات تستخدم المصطلح الأخير لتبرير أفعالها غير القانونية أو غير الأخلاقية؛ لتثني الصحفيين عن الإبلاغ عن مشكلة أكبر» [3].

فالمصلحة العامة -في الصحافة- هي كشف معلومات بشأن قضايا مهمة لقطاع واسع من الجمهور، بهدف حماية حياته، وسلامته وصحته، وماله، وكافة حقوقه، وتحقيق العدالة وسيادة القانون [4]، ويُشترط في هذه المعلومات أن تكون غير منحازة، ويستطيع الجمهور



[1] Fleeson, lucinda, Ten steps to Investigative reporting, ICFJ, p 7.

[2] الفلاحي، حسين، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، ط1، 2014، ص 33.

[3] Nazart, syed, other; How to be become a mouthpiece for the people, p 5.

[4] https://www.bbc.co.uk/academy/ar/articles/art20130702112134064 تم التصفح بتاريخ 2020/1/1.

أن يستند إليها في اتخاذ قراراته[5].

ثالثًا: أن يكون الكشف الجديد (التحقيق الاستقصائي) نتيجة بحث منهجي معمق، وتوثيق دقيق[6]، مستوفٍ المعاييرَ المهنية والأخلاقية.

رابعًا: أن يكون الصحفي أو فريقه هـو صاحب الفضل في الكشف[7]، وإنجاز التحقيق. الصحفي يلعب دور الباحث، والمدقق، والمحلل، والمخطط للتحقيق والمتتبع لمساراته. كما أنه جزء أصيل في عملية الكتابة والتحرير، واتخاذ القرارات التحريرية الصعبة.

وفي ضوء ما سبق تُعرف الصحافة الاستقصائية على أنها صحافة الكشف عن القضايا والمشكلات الجديدة، والمـحـدَّدة، بعد البحث المعمق، والتوثيق الدقيق، والعمل المنهجي الذي يعتمد على جهد الصحفي نفسه أو فريقه في جمع الحقائق، لتسليط الضوء على مكامن الخلل المنهجية والمؤسسية، في شتى مجالات الحياة، بهدف خدمة الصالح العام.

لذا؛ فإن الصحفي الاستقصائي لا يكتب عن الادعـاءات، ولا يقول: «إنّ خالدًا متَّهَمٌ بسرقة مبلغ قدره 100 دولار»، وإنما يذهب ويسعى لأسابيع وأشهر، ويأتي بالحقائق والوثائق والأدلة، كما يفعل المحقق القضائي، ثم يقول: «إن خالدًا أخذ 100 دولار» بهذه الطريقة، ولهذه الأسباب، وهذه هي الأدلة[8].

في الصحافة الاستقصائية لا ينبغي أن يكون هناك لَبْسٌ حول الحقائق، أو احتمال للخطأ، أو إساءة للتفسير، فإذا كانت الشكوك ما تـزال قائمة حول الحقائق التي تم جمعها، فإن الصحفي -إذن- لم يتعمق بما فيه الكفاية، والتحقيق ليس جاهزًا بعد للنشر[9].



[5] هنتر، مارك، مساق تمهيدي عن الصحافة الاستقصائية في الجامعات العربية، شبكة «إعلاميون من أجل صحافة عربية استقصائية» (أريج)، 2019، ص 3.

[6] كابلان، ديفيد، تعريف الصحافة الاستقصائية، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=MJ2jYXn4-2n، تم التصفح بتاريخ 2020/12/27.

[7] هنتر، مصدر سابق، ص 24.

[8] Forbes, Derek, A watchdog›s guide to investigative reporting, Konrad Adenauer Stiftung Media Programme, 2005, p 4.

[9] Nazat, ibid, p 7.

صحيح أن مهمة الصحفي هي كشف الحقيقة [10]، لكن الحقائق المجردة وحدها، لا تصنع التحقيق؛ فهي تحتاج إلى سياق، وربط للأحداث والشخصيات والزمان والمكان بدقة. وحتى يكون للحقائق معنى يجب أن نضعها في ظروفها الحقيقية، ليستطيع الجمهور الحكم عليها والتفاعل معها، وإحداث التأثير.

ويختلط على البعض مفهوم «الصحافة الاستقصائية»؛ إذ يعتقد أنّ كلَّ كشف عن أمور غامضة ومجهولة، يندرج تحت مفهوم «صحافة الاستقصاء»، أو أن كل مادة صحفية جيدة هي صحافة استقصائية، أو كل مادة صحفية تكشف عن الفساد [11] هي كذلك. وهنا لا بد من التوضيح أن المواضيع التالية لا تندرج تحت صحافة الاستقصاء:

الصحافة الاستقصائية ليست إعادةَ تجميع ما نُشر، أو إعادة كتابة تقارير منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية، ومراكز الدراسات والأبحاث والإحصاء [12].

الصحافة الاستقصائية ليست صحافة متخصصة [13]، فليس كل مادة صحفية تناقِش موضوعًا محددًا -سواء أكان اقتصاديًا أم سياسيًا أم اجتماعيًا- تعتبر صحافة استقصائية.

الصحافة الاستقصائية لا تقاس بالمتر، فليس كل مادة صحفية تجاوزت عدد كلماتها 1500 كلمة أو فيلمًا تجاوز نصف ساعة تلفزيونية أو إذاعية يصنف على أنه صحافة استقصائية. التحقيق الاستقصائي لا يقاس بالكمية، بل بالكيفية والأصالة.

ليس كل مادة صحفية استُخدمت فيها الكاميرا السرية أو التخفي تعتبر صحافة استقصائية. هذه آليات ووسائل يمكن استخدامها في الصحافة الاستقصائية بشروط، فهي وسيلة وليست غايةً، وهذا ما سنتعرف عليه لاحقًا.

ليس كل مادة صحفية تضمنت ملفًا سريًا مسرّبًا، تعتبر صحافة استقصائية. الصحفي الاستقصائي ليس قناة لمصادر تزوده بسبق صحفي ومعلومات حصرية، أو

[10] Burgh, Hugo, Investigative Journalism, Routledge, 2008, p 10.

[11] كابلان، ديفيد، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=2n-MJ2jYXn4

[12] هانتر، مارك، الصحافة الاستقصائية الحديثة، مرجع سابق، ص 24.

[13] أبو حشيش، حسن، مساق الصحافة الاستقصائية، الجامعة الإسلامية - غزة، 2014، ص 8.

صندوق بريد يستخدمه طرفٌ ما لتوجيه رسالة أو التأثير في خصمه. الملفات المسرَّبة تكون بدايةَ الخيط للصحفي لمباشرة البحث المعمق، والتوثيق الدقيق، وحشد المصادر الأولية، ومواجهة المتسبب، بعد التأكد من صحة الوثائق المسربة وغاية مُسرِّبها.

لذا يرى جون أولمان المدير التنفيذي السابق لمعهد الصحافة العالمي، أن أوراق البنتاغون -التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز حول حرب فيتنام- ليست صحافة استقصائية، مقارنة مع ووترغيت، ويعزو ذلك لعدم وجود جهد للصحفي في المادة الأولى، على خلاف الثانية [14].

يقول الصحفي يسري فودة: إنه "ليس على تلك الدرجة من الفخر" [15] بفيلميه عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أجراس الخطر 1، 2) [16]، ويعلل ذلك قائلًا "كان يمكنني أن أعتذر عن دعوة القاعدة، أو كان يمكن أن يجدوا صحفيّا آخر".

الصحافة الاستقصائية ليست صحافة فضائح، "فليس كل ما يريد شخص ما أن يخفيه يستحق المتابعة" [17]. كما أنها ليست تصريحات حصرية وانفرادا [18]؛ إذ ما هي المصلحة العامة في أن تكشف تعاطي مسؤول سياسي سابق للكحول في بيته ما لم تؤثر في عمله، في حين هناك قيمة خبرية ومصلحة عامة إذا استغل هذا المسؤول المال العام في دفع ثمن مشروباته.

الصحافة الاستقصائية، ليست صحافةً معارضة [19]. ورغم أنها تتميز بالانتقاد للسلوك والأخطاء التي ترتكبها السلطات عبر كشف الحقائق، لكنها ليست كصحافة الأحزاب المعارضة بلا شك، وليس كل مادة صحفية تعارض السلطة أو تنتقدها، تعتبر صحافة استقصائية.

[14] Forbes, ibid, p 5.

[15] فودة، يسري، في طريق الأذى من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، ص 20.

[16] فيلم «أجراس الخطر»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=cw3sJ7wwOKg

[17] Burgh, Hugo, Investigative Journalism, Routledge, 2008, p 17.

[18] هنتر، مارك، مصدر سابق، ص 24.

[19] Burgh, Hugo, Investigative Journalism, Routledge, 2008, p 11.

تحديات في العالم العربي

عماد مكي، صحفي ومدرس الصحافة الاستقصائية في بيركلي، جامعة كاليفورنيا.

الجمهور العربي مشبَع بالإشاعات والبروباغندا الحكومية، وهو بهذا لا يستطيع أن يميّز بين العمل الصحفي الاستقصائي الحقيقي والإشاعات وفبركات الأنظمة، مما يسمح للجمهور بالنظر إلى العمل الاستقصائي على أنه مجرد "أخبار مفبركة أخرى" مثل باقي القصص في الإعلام العربي.

أهم فارق بين العمل الاستقصائي في الغرب وفي المنطقة العربية إذن؛ هو مدى تقبّل الجمهور واستعداده لاحتضانه ومراعاته.

ثاني أهم الفروقات هو أن التمويل للعمل الاستقصائي يجب أن يكون مستقلًّا إلى حد بعيد، وهو ما لا يتوفر في العالم العربي كما في الغرب بصورة أوسع وأشمل. حتى إن المراكز الاستقصائية الكبرى في الغرب تستقي تمويلها إما مباشرة من الجماهير وإما من كبار المتبرعين من أصحاب الأعمال الذين يوقفون الأموال لهذا الغرض.

ثالثاً، العمل الاستقصائي فيه مخاطر كبيرة في المنطقة العربية؛ لغياب دولة القانون التي يجب أن تحمي الصحفي، وغياب الكيانات الصحفية المتماسكة التي تخدم العمل الصحفي؛ فالنقابات العربية هي أفرع حكومية قليلًا ما تسند الصحفيَّ.

رابعاً، من المُجدي للصحفي العربي، بل من الأسهل أن ينضم إلى إحدى أذرع الإعلام التابعة للأنظمة بدلاً من الدخول في معارك دامية من أجل كشف الحقائق أو التخصص في الصحافة الاستقصائية.

وبالتالي، فإن معظم عناصر الصحافة الاستقصائية الحقّة لا تتوفر في العالم العربي. وبهذا تكون الصحافة الاستقصائية معادَلة خاسرة في محصلتها النهائية حتى هذه اللحظة، رغم الحاجة الشديدة إليها.

والصحافة -من دون الاستقصاء وكشف المعلومات المخفية- يمكن أن تكون أي شيء إلا الصحافة.


NO
EXTRADITION

الفصل الثاني:

كيف نختار مواضيع التحقيقات الاستقصائية وأفكارَها؟

أفكار التحقيقات الاستقصائية تعالج زاوية محددة وواضحة، وقابلة للإثبات أو النفي، بعد بحثٍ معمق، وتوثيق دقيق، يقوم به الصحفيّ وفريقه. وتسلّط الضوء على مكامن الخللِ المنهجية في النظام، وتُظهر نمطًا متكررًا، وليس حالة فردية واحدة معزولة[20]، بهدف الإشارة إلى مكامن الأخطاء، وتحقيق العدالة للضحايا، ووقف الانتهاكات[21].

يتوصل الصحفي للأفكار من خلال عدة طرائق؛ أهمها:

أولًا: الحَدْس

عند قراءة الصحفي الأمريكي مارتي بارون تقريرًا عن قضية تحرش قسيس بطفل في الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن، حَدَسَ بأن القضية لا تقتصر على قس واحد، وإنما تتعدى ذلك إلى تغطيةً ممنهجة من قِبل الكنيسة على القساوسة الذين يتحرشون بالأطفال، فصاغ فرضية، وبدأ فريقه الصحفي العمل بموجبها، وأثبت أن القساوسة المعتدين جنسيًا يتمتعون بحماية الكنيسة[22].

ثانيًا: الملاحظة الشخصية

ملاحظة الصحفي فراس الطويل لسيارة يقودها الناطق الرسمي باسم حركة فتح أسامة القواسمي، من نوع جراند شيروكي، تحمل رقْمًا ترميزيًا (31)[23]، والذي يدل على أنها معفاة جمركيًا، كان الخيط الأول لإنتاج تحقيقه الذي كشف هدر أموال الخزينة العامة الفلسطينية في منح إعفاءات جمركية لمتنفذين وشخصيات عامة بطريقة غير قانونية[24].

كما ساعدت قوة الملاحظة، وسرعة البديهة الصحفي محمد شما، الذي كان يسير في الشارع، وسمع سيدات

[20] الحسن، عيسى، الصحافة الاستقصائية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 42.

[21] كابلان، ديفيد، ثمانية دروس عن الصحافة الاستقصائية مستوحاة من فيلم سبوت لايت، انظر الرابط:
https://gijn.org/2019/10/08/ثمانية-دروس-عن-الصحافة-الاستقصائيةمس

[22] كابلان، ديفيد، مصدر سابق.

[23] رد الصحفي فراس الطويل على أسئلة معدي الدليل.

[24] انظر تحقيق إهدار أموال الخزينة العامة الفلسطينية لمصلحة متنفذين وشخيصات عامة:
https://www.alaraby.co.uk/العربي-الجديد»يكشف-إهدار-أموال-الخزينة-الفلسطينية-لمصلحة-متنفذين«

يتكلمن عن استئصال رحم طفلة معاقة، فدخل في حوار معهن بعد الاستئذان، وصُدِم عندما عرف أن طفلة معاقة تم استئصال رحمها لحمايتها من الاغتصاب[25]. ومن هنا جاء تقريره الذي كشف تورط مستشفيات حكومية بعمليات استئصال أرحام معاقات بلا مسوغ طبي[26].

ثالثًا: المصادر الشخصية

وصلت الصحفيةَ مجدولين علان معلومةُ شفوية من صديقتها المتطوعة في دارٍ حكومية لرعاية الأيتام في الأردن عَن تعرض نزلاء الدار إلى انتهاكات جسدية وجنسية ولفظية[27]. سارعت مجدولين وزميلها عماد رواشدة إلى تقصي المعلومة، وخرجا بعد أشهر بتحقيق استقصائي وثّق انتهاكاتٍ جنسيةً وجسدية ومعنوية، تَعرّض لها أيتام في دور الرعاية وبعد خروجهم منها[28]، وهو ما أدى إلى خوض الحكومة معركة قضائية ضدهما، للضغط بهدف تسليم مصادرهما الصحفية[29]، الأمر الذي رفضاه، لتنتهي المعركة لصالحهما بعد سنوات في أروقة المحاكم الأردنية.

يتعين على الصحفي عندما يخبره مصدرٌ ما عن قصة ما تصلح لتكون شرارة تحقيق استقصائي، أن يسأل عن معلومات تفصيلية، عن المشكلة كيف وقعت؟ وفي أي مكان؟ السياق المكاني والزماني للشخصيات الرئيسة فيها؟ ولماذا حدثت؟ وفي حال كانت هناك إجابات مقنعة ومنطقية، ربما تكون هناك فكرة، وإلا كانت مجرد إشاعة.

رابعًا: وسائل الإعلام

(الأخبار، التقارير غير المكتملة، صفحة الوَفَيات، الإعلانات التجارية، وسائل التواصل الاجتماعي... إلخ)

صفحة على الفيسبوك بعنوان "حتى لا ننسى" دشنها أهالي مهاجرين عرب قضوا داخل شاحنة وُجدت تقطر دمًا على الحدود المجرية النمساوية، أوقدت فكرة فيلم "شاحنة الموت" الذي بثته قناة الجزيرة[30]، وأثبت أن ضحايا الشاحنة قُتِلوا ولم يموتوا بسبب الاختناق كما زعمت السلطات النمساوية. وأسهمت متابعة فريق الفيلم في إعادة فتح النيابة العامة المجرية للقضية واتهام تسعة أشخاص بالقتل والجريمة المنظمة[31].

[25] رد الصحفي محمد شما على أسئلة معدّي الدليل.

[26] انظر تقرير «لحمايتهن من الاغتصاب.. عائلات تستأصل أرحام بناتها» على الرابط: https://bit.ly/3h2mrjB

[27] رد الصحفية مجدولين علان على أسئلة معدّي الدليل.

[28] انظر التحقيق على الرابط: https://bit.ly/3h91WBH

[29] حسن، مجدولين؛ قبل أن تقرر العمل كصحفي استقصائي عليك إتقان المهارات الأساسية للصحافة، انظر الرابط: https://bit.ly/3lP1EUe

[30] رد مخرج فيلم «شاحنة الموت» مؤيد عبد الله على أسئلة معدّي الدليل.

[31] «فيلم شاحنة الموت»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=TiSldxgjwec

خامسًا: المصادر الحكومية المفتوحة

تمثل المصادر الحكومية كنزًا كبيرًا من المعلومات، مثل الجريدة الرسمية، سِجلّ الشركات، محاضر مجلس النواب، بيانات الأسواق المالية (البورصة)، سجلات الأراضي والعقارات، قرارات المحاكم القطعية، سجلات المُناقَصات الحكومية، قوائم منح الجنسية وسحبها... إلخ.

ففي عام 2016 وأثناء تصفح موقع المحكمة الدستورية، وجد صحفي في موقع "عمّان نت" الأردني أن رئيس الوزراء يرد على طلبات المحكمة الدستورية خارج المدة القانونية المحددة، فحلل جميع قرارات المحكمة الصادرة، وكشف أن رئيس الوزراء تأخر في الرد على أربعة طعون دستورية، ولم يلتزم بالمواعيد القانونية. كذلك تجاهلت رئاستا مجلسي النواب والأعيان الرد على الطعون الدستورية المقدمة للمحكمة، وكشف أن ثلثي الطعون المقدمة للمحكمة تفشل، وأن الإجماع غاب عن 81٪ من أحكامها.[32]

سادسًا: تقارير مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية

تقارير منظمات المجتمع المدني وقواعد بياناتها، تشكل منْجمًا ثريّا بالمعلومات، وهذه المؤسسات تهتم كثيرًا بالتعاون مع وسائل الإعلام، فهناك علاقة تبادلية بينهما؛ وسائل الإعلام تستفيد من قواعد بيانات المجتمع المدني ومصادره وتقاريره، ومنظمات المجتمع المدني تستفيد من تسليط الضوء على أعمالها في الإعلام.

في قواعد بيانات منظمات المجتمع المدني -وخلف تقاريرها- جبالٌ عملاقة من البيانات البِكر التي لم تُنشَر، يُنصح بطلبها وتحلِيلها للخروج بنتائج جديدة.

نشرت منظمة العفو الدولية بيانًا حمَّلت فيه جنودا كاميرونيين مسؤولية عمليات قتْل سيدات وأطفال معصوبي الأعين. أسهم هذا البيان في تحرك وحدة BBC Africa Eye الاستقصائية، ومن خلال تحليلها للمشاهد والفيديوهات المنشورة رَقْميًّا[33]، استطاعت تحديد وقت عملية القتل، ومكانها، ونوع السلاح المستخدَم، وهُوية الجناة، وهو ما أكد مسؤولية الجيش الكاميروني عن هذه العملية[34]، بعد نفي الحكومة المتكرر لذلك.

سابعا: المنطق السليم

المنطق السليم يساعد الصحفيَّ على الوصول إلى أفكار تحقيقات صحفية وقصص ذات جودة عالية، خاصة أن الصحفي الاستقصائي تتشابه طريقة عمله مع محقق المباحث.

[32] انظر الرابط: https://bit.ly/336OB84

[33] انظر الرابط: https://bit.ly/3m5Jw8W

[34] انظر الرابط: https://bit.ly/3byXhI5

فكل قصة تحقيق تبدأ بسؤال[35]، فمن غير المنطقي أن يسكن موظف جمارك يتقاضى راتبا شهريا 200 دولار في قصر كبير في منطقة راقية تبلغ قيمته 10 ملايين دولار. لا بد من أن هناك أمرا ما، إما أنه ورث ذلك، أو أنه ثراء غير مشروع.

هذا المنطق ساعد الصحفي Huaguoshan Zongshuji[36] لتتبع المسؤولين الصينين الذين يرتدون ساعات يد فاخرة، وأعد قائمة بهؤلاء المسؤولين، والساعات، وأثمانها، عبر تتبع صورهم ومقارنتها، وكشف أن قيمة ساعة اليد الواحدة تزيد على مجموع راتب نصف سنة لأي منهم، وأثبت أن هذه الساعات تم الحصول عليها بأفعال فساد ارتكبها المسؤولون، وهذا ما تسبّب في سجن وزيري السكك الحديدية والصحة[37].

ثامنًا: التسريبات

قادت تسريبات بنك HSBC المعروفة باسم Swiss leaks الصحفي إبراهيم صالح[38] في عام 2015 إلى تتبع أموال رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد، وكشف صِلاته التجارية الوثيقة برجال أعمال إسرائيليين، وكذلك إخفاء أمواله عبر واجهات استثمارية إسرائيلية لتجاوز العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة عليه، ونشرها في تحقيق استقصائي على صحيفة العربي الجديد[39].

الصحافة والسياسة

فيل ريس، مدير وحدة الصحافة الاستقصائية في الجزيرة

الصحافة الاستقصائية في المنطقة العربية سياسية بامتياز، فهي تعمل وجهًا لوجه مع السلطة بطريقة تعجز الصحافة الغربية التقليدية عن فهمها؛ إذ لا يمكن بحال المساواة بين من يمارس الاستبداد ومن يعاني منه. وهكذا فإن الصحافة الاستقصائية تدخل في باب المعارضة السياسية، حتى لو لم يقصد الصحفي الاستقصائي ذلك، ويجد نفسه جزءًا من القصة في مواجهة الاستبداد.

[35] Nazat, ibid, p 7.

[36] اسم وهمي للصحفي، استخدمه لحماية نفسه، لكن استطاعت أجهزة الأمن القبض عليه وإغلاق مدونته، التي كان ينشر عليها تقريره.

[37] انظر الرابط: https://bit.ly/2Zt8t4z

[38] اسم وهمي للصحفي، الذي أخفى هويته حفاظًا على سلامته.

[39] انظر الرابط: https://bit.ly/3k3WAdd

الفصل الثالث:

ما هي الشروط الواجب توفرها في الأفكار الاستقصائية؟

حين تلمع في ذهن الصحفي فكرة تحقيق استقصائي بغض النظر عن مصدرها، يجب أن يدرك أن العمل الاستقصائي ليس نزهة سريعة، بل يتطلب شهورًا من البحث والإعداد وحشد المصادر، إضافة إلى المهارات المتعددة، والميزانية المناسبة، ومعرفة المخاطر المتوقعة. ويجب على الصحفي أن يمتلك إجابات عن كل الأسئلة في هذا السياق.

فعندما يقرر المسؤول في مؤسسة إعلامية منح الصحفي وقتًا وميزانية لإنتاج تحقيق، فإنه ينتظر في المقابل تحقيقًا مضمونَ النتائج نوعًا ما، يحقق قيمةً تنافسية للمؤسسة، عبر تحريك المياه الراكدة في كشف جديد لم تسبقها إليه مؤسسات إعلامية أخرى. لذا على الصحفي أن يكون لديه إجابة على الأسئلة التالية:

هل الفكرة واضحة؟ هل تُعالج زاوية محددة؟

هل سبق معالجتها استقصائيًا؟

هل مصادر الفكرة مفتوحة أو مغلقة؟

ما مدى أهميتها للناس؟ هل تتصل بحياتهم اليومية؛ كقضايا الصحة والتعليم والغذاء والمواصلات، والعدالة، والاقتصاد والسياسة، والحكم الرشيد... إلخ؟

ما هي الزاوية الجديدة التي يتناولها التحقيق؟ وهل هي فعلًا بكر وأصيلة؟

هل الفكرة خطيرة أو عادية؟ وما هو معدل الخطورة؟ وأين تكمن الخطورة؟

هل الفكرة صعبة ومعقدة أو سهلة الإثبات؟

هل الفكرة تحتاج ميزانية كبيرة أو صغيرة؟ وما هو تقديرها؟ هل الميزانية متاحة أم لا؟

ما هي المهارات التي يحتاجها لإنتاج التحقيق؟

ما هي الأدوات التي يحتاجها لإنتاج التحقيق؟

يجب أن يتأكد الصحفي أن الفكرة محددة، وغير عامة، وتعالج موضوعًا واحدًا. مثلًا شاهد الصحفي تكرار حوادث سير على منعطف في طريق سريع، فالفكرة ليست أثر حوادث السير في البلد (س)، لأنها فكرة عامة، لا تأتي بجديد. التفكير بطريقة مختلفة يساعد على الوصول إلى زاوية ضيقة. لذا يجب أن نعرف هل مواصفات الطريق غير مطابقة للمعايير الفنية؟ هل تسببت هذه المواصفات في مشكلات هندسية؟ هل تصميم الطريق معيب هندسيًا؟ ولماذا؟ هل خالف المقاول الشروط الهندسية لتحقيق ربح أعلى؟ هل تسلمت اللجنة المشرفة الطريق على أنه سليم، وهو على غير ذلك؟ هل تلقت اللجنة مبالغ مالية من المقاول لغض الطرف عن العيوب والمواصفات المخالفة في الطريق؟ كم طريقًا آخر يعاني من المشكلات ذاتها؟ أين الجهات الرقابية من كل هذه المشكلات؟ هل هي متواطئة؟ أو مترهلة وضعيفة الرقابة والخبرة؟ ... إلخ.

توليد الأسئلة في العصف الذهني، يقود إلى بحث أوّلي يوفر إجابات تساعد على تطوير الفكرة، لتكون محددة على النحو التالي، مثلًا:

عيوب هندسية وإنشائية في الطرق السريعة في دولة (س)؛ نتيجة إخلال المقاولين بالمواصفات الفنية والقياسية للطرق، وتواطؤ اللجان الإشرافية مع المقاولين أدى إلى زيادة الحوادث والوفيات على تلك الطرق بين عامي 2015 و2019.

وخلال البحث الأولي للفكرة، يتبين للصحفي هل سبق معالجتها أم لا، وهذا يستلزم بحثًا سهلًا عبر شبكة الإنترنت، فإذا سبق معالجتها استقصائيًا يعدّل الفكرة أو يصرف عنها النظر.

ويتوجب على الصحفي إدراك أهمية الفكرة للجمهور، فكلما كانت تمس شريحة أكبر؛ كانت أكثر أهمية، لكن يجب الحذر من "صحافة ما يطلبه الجمهور"، فأهمية الصحافة الاستقصائية تكمن في دورها الرقابي كأداة مساءلة تخدم المصلحة العامة.

الأفكار الاستقصائية المهمة تتفاوت في معدل خطورتها، ولعل أخطرها تقصي الجريمة المنظمة والفساد. لذلك فالصحافة الاستقصائية ليست نزهة، خاصة في منطقة غير صديقة للحريات والديمقراطية، حيث هناك مخاطر قانونية وجسدية ورقْمية لكل فكرة لكنها تتفاوت، ووجب على الصحفي إدراكها، وتلافي الوقوع في الخطر. وإذا قَدّر أن خطورة العمل على الفكرة قد تقود إلى خطر الموت، فيُنصح بالابتعاد عنها، فلا يوجد قصة صحفية تستحق الموت، كما يقال. وسنعرض في ثنايا هذا الدليل كيفية قياس معدل الخطورة وتقليله بمزيد من المهنية كونها طوق النجاة.

وحال إجابة الصحفي على الأسئلة بأن الفكرة بكر وأصيلة، ومهمة للناس، وخطورتها ضمن المعدل الطبيعي، ومصادرها يمكن الوصول إليها ببذل مزيد من الجهد، والميزانية متاحة، والمهارات والأدوات متوفرة، أو يمكن توفيرها، ننطلق إلى المرحلة التالية، أي طرح الأسئلة والإجابة عليها، لصوغ الفرَضية.

الفصل الرابع:

كيف نصوغ فرَضية التحقيق الاستقصائي؟

يعتبر وضع الفرضيات في الصحافة الاستقصائية أهم وسيلة ذهنية وتنظيمية بالنسبة للصحفي الاستقصائي [40]. الفرضية هي دستور التحقيق، لذا لا يصح أن تُكتب الفرضية من الفراغ بل يجب أن تُبنى على أساس علمي سليم من حقائق ومعلومات تُستقى بطريقةٍ صحيحة [41]، تعتمد على بحث أولي، يؤكد وجود قصة صحفية تستحق العمل بعيدًا عن التكهن.

وبما أنّ الفرضية تتكون من حقائق وافتراضات، فإن الحقائق هي معلومات صحيحة ومؤكدة وموثقة بدقة، في حين أن الافتراضات هي معلومات غير مؤكدة يعمل الصحفي على إثباتها أو نفيها.

تشترك الصحافة الاستقصائية مع البحث العلمي في وضع الفرضيات، واختبارها، والعمل على إثباتها. فأفضل التحقيقات الاستقصائية استندت إلى فرضية [42]، باعتبارها أفضل وسيلة للتوصل إلى: ماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ولماذا حدث؟

تُعرف الفرضية في الصحافة الاستقصائية على أنها مقترَح يُشخِّص مشكلة أو قضية مطروحة للتقصي والبحث والتوثيق؛ بهدف الوصول إلى حقيقة ما جرى، عبر خلق علاقات بين الحقائق، حتى لو لم تكن مؤكدة بشكل تام، وتجيب بشكل مؤقت على الروابط بين الفعل (الحدَث)، والفاعل (المتسبب)، والمفعول به (الضحية)، وحجم المشكلة وتأثيرها، مُشكِّلة بذلك أركان الفرضية، كما في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1) أركان الفرضية

[40] أولمان، جون، التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ترجمة ليلى زيدان، ط1، 2000، ص 77.

[41] دليل الباحث في كتابة البحث وشكله، جامعة الجنان، لبنان.

[42] أولمان، مرجع سابق، ص 78.

وتكمن أهمية الفرضية في الصحافة الاستقصائية في:

- تسهل مهمة جمع المعلومات، والبيانات والحقائق الجديدة والأدلة، وتحليلها وتنظيمها.
- تساعد في السيطرة على التحقيق والتحكم به وإدارته بشكل فعال.
- تساعد على اختيار المنهجية (الآلية) الأسهل والأفضل لإثبات الفرضية.
- تساعد الصحفي على التركيز والدقة، ووضع حدود التحقيق، والأهداف المتوقعة منه.
- تساعد الصحفي على فهم أعمق للقضية التي يبحث فيها.
- تساعد الصحفي على استنباط الحلول في حال وقوع المشكلات.
- تضع حجر أساس التحقيق الاستقصائي المتكامل.
- تساعد على تسويق الفكرة للآخرين [43].
- تساعد في تحديد الميزانية وضبط الوقت والموارد بدقة أكثر [44].
- تساعد في تحديد مصادر التحقيق.

ترتكز الفرضية على الخصائص التالية:

- قابلة للاختبار.
- قائمة على حقائق مؤكدة وموثقة، ومعلومات غير مؤكدة (افتراضات).
- موجزة.
- مترابطة؛ تعتمد على جمع الحقائق التي يسعى الصحفي للحصول عليها، وكذلك ما سبقته إليه المعرفة في الوصول إليها.
- تعالج مشكلة واحدة.

[43] Nazat, ibid, p 28.

[44] Nazat, ibid, p 28.

رغم أن الفرضية تُعتبر دستورًا للتحقيق إلا أنه يمكـن تعديلها، إذا ظهرت أدلة وحقائــق جديــدة تســتلزم التعديل. والصحفي الجيد يكــون منفتحًا على ظهور أدلة تناقض فرضيته [45]، ويبذل ما في وسعه لإثبات الفرضية وعكسها [46]، ويجتهد في البحث عما يناقضها أيضًا. إن الفرضية ليســت هدفًا، بل وســيلة للوصول إلى الحقيقة.

ســنأخذ المثال السابق لحوادث الطرق في البلــد (س)، الصحفي أجرى بحثه الأولي، ووصل إلى الحقائق والمعلومات البيانــات والافتراضــات، وصنفهــا كما يلي:

أولاً: الحقائق

• عشرة طرق رئيســية في البلد (س) مخالفة للمواصفات الفنية أنشِئت بين عامي 2015 و2019، وفقًا لتقارير رسمية رصدها الصحفي.

• تقارير فنية ومخططات حوادث سير لـــ 70 حادث ســير على هــذه الطرق، تؤكد أن العيوب الإنشائية والهندسية هي السبب الرئيس في تلك الحوادث الواقعة بين عامي 2015 و2019.

• عشــرون تقريرًا طبيًا شرعيًا لوفيات قضت في تلك الحوادث.

• تقاريــر طبيــة لـ 15 إصابــة في تلك الحوادث.

ثانيًا: المعلومات والبيانات

• جميــع إعلانــات المناقصــات / العطــاءات الخاصــة بتلــك الطــرق والمنشورة في الصحف اليومية وعلى المواقع الإلكترونية ذات العلاقة.

• أجـرى الصحفي مقابــلات مع خبراء ومتخصصيــن أفــادوا بوجــود طــرق مخالفة للمواصفات الفنية والقياسية المعتمدة، وأن لجان الإشراف الحكومية تأخــذ أمــوالاً وهدايــا مــن المقاولين، وسردوا قصصًا من هذا القبِيل. لكن لم يقدم أي منهم دليلًا مقبولاً على ذلك.

• جميع التقارير الســنوية لإدارة المرور والسير في البلد (س) بين 2015 و2019.

• جميــع التقارير الســنوية للقطاعات الهندســية المشــرفة على إنجاز تلك الطرق خلال المدّة نفسها.

• أسماء جميع الشــخصيات المسؤولة عن اللجان المشرِفة على المقاولين.

• جميع أسماء الشركات التي رست عليها مناقصات إنشاء الطرق، وأسماء المالكين لها، والعاملين فيها خلال تلك المدّة.

• جميع الأخبار التي تغطي شــأن تلك الطرق، وتحليلها زمنيًا ومعلوماتيًا.

• المخططــات الهندســية للطــرق المرفقــة في دفتــر المناقصــات قبل المباشرة بأعمال الإنشاءات.

• القوانيــن والتشــريعات الخاصــة بالإنشاءات.

[45] https://bit.ly/2F9UAko

[46] أولمان، جون. التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة. الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ترجمة ليلى زيدان، ط1، 2000، ص79.



ثالثًا: الافتراضات

• اللجان الحكومية المشرفة تتواطأ مع المقاولين.

• اللجان المشرفة تأخذ أموالًا وهدايا من المقاولين لغض الطرف عن العيوب الهندسية والإنشائية في الطرق.

• المقاولون يغيّرون المخططات الهندسية المتفق عليها في العقود مع الحكومة بلا مبرر لتخفيض التكلفة.

• المقاولون يقللون من المواصفات الفنية المطلوبة وفق العقود مع الحكومة لتخفيض التكلفة.

• القوانين الخاصة بالإنشاءات العامة تحتوي على ثغرات تسمح بالتحايل في عقود إنشاء الطرق والمناقصات العامة.

• الرقابة الحكومية على الطرق هشة، ومترهلة، وتعاني من التسيب والإهمال.

وفي ضوء ذلك صاغ الصحفي الفرضية التالية:

"إصابات ووفيات بحوادث الطرق السريعة في دولة (س)، بسبب عيوب هندسية وإنشائية، نتيجة إخلال المقاولين بالمواصفات الفنية والقياسية، وتواطؤ اللجان الحكومية المشرفة مع المقاولين".

يتضح من المثال السابق أن الصحفي صاغ الفرضية بناءً على بحثه الأولي،



وما جمعه من حقائق ومعلومات.

تصاغ الفرضية -إذن- بشكل موجَز ومترابط في جملة واحدة أو جملتين [47]، وتتفرع إلى عدة محاور، وكل محور يتفرع إلى أسئلة، وكل سؤال يجيب عليه مصدر أو مصادر، سواء أكانت بشرية أم مادية.

وهذا ما ساعد الصحفي على وضع فرضية واضحة ومحددة، وقابلة للاختبار والقياس والنفي والإثبات. ونلاحظ أن الصحفي بحث في مصادر مفتوحة، ورصد بنفسه الطرق المخالفة من خلال تقارير رسمية، وخبراء، وتواصَل مع مصادر بشرية... إلخ. وكان مفتاحه هو توليد أسئلة متتالية، والبحث عن الإجابة عنها بعد عصف ذهني منظّم.

وأظهرت الفرضية السابقة الروابط والعلاقات بين الفعل والفاعل والمفعول به، وشكلت إجابة مؤقتة على المشكلة المراد التحقيق فيها، وبينت أركان الفرضية بوضوح كما يلي:

- فعلان (حدثان)، الأول: مقاولون يخلّون بالمواصفات الفنية، الثاني: لجان حكومية تتواطأ مع المقاولين.

- فاعلان (متسببان) الأول: المقاولون، الثاني: اللجان الحكومية المشرفة.

- مفعول به (الضحايا): المصابون والوَفَيات وأهاليهم، ثم المال العام وهو مِلْك عامة الناس.

يمكن أن يكون في الفرضية فاعل أو أكثر، وفعل رئيس، تتبعه أفعال أخرى متصلة ومترابطة، وكذلك المفعول به.



[47] Nazat, ibid, p 28.

الفصل الخامس:
خطة الاكتشاف

بعـد الانتهـاء مـن وضـع الفرضيـة، يسـتطيع الصحفي أن يحدد الحقائق التي بحوزتـه، والحقائـق التي يرغب في الوصـول إليهـا، وهنـا يحتاج إلى خطة بحثيـة مكتوبة. فأفضل طريقة لإنجاز التحقيقات الاسـتقصائية، هي كتابة طريق الوصول إليها [48].

هـذا التقسـيم يسـاعد الصحفي في مهمة إثبات الفعل أو الأفعال (الأحـداث)، وجمـع الأدلة وكيفية إثباتها، وهنا نسـتخدم المخطط في الشكل رقم (2).

ويحتاج التخطيط المنهجي إلى تفكير منهجـي أيضًا، عبر توليد الأسـئلة إزاء الحقائق، والمصادر، والآراء، والتحليلات، والخلفية، والعقبات المحتمَلة.

الحقائق المطلوبة لإنجاز التحقيق.

الأسئلة التي تقود إلى الحقائق.

المصادر التي تجيب عن الأسئلة.

المنهجية.

المعايير المقبولة لاعتماد الأدلة.

[48] أولمان، مرجع سابق، ص 78.

الفرضية: إصابات ووفيات بحوادث الطرق السريعة في دولة (س)، بسبب عيوب هندسية وإنشائية، نتيجة إخلال المقاولين بالمواصفات الفنية والقياسية، وتواطؤ اللجان الحكومية المشرفة مع المقاولين.

البند	الأسئلة	المصدر
إصابات ووفيات بحوادث الطرق السريعة في دولة (س).	**- كم عدد الإصابات على الطرق منذ 2015 وحتى نهاية 2019؟** **- في أي الطرق وقعت الإصابات؟** **- ما أنواع هذه الإصابات؟** **- ما مدى خطورتها؟**	- تقارير إدارة السير والترخيص. - قرارات المحاكم. - مخططات حوادث السير. - البلديات، ومجالس الحكم المحلي. - تقارير طبية. - تقارير وزارة الصحة. - دائرة البحوث والإحصاءات العامة. - التقارير الصحفية والبيانات ذات العلاقة. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. - المصابون وأهاليهم. - الأطباء. - الخبراء. - شهود عيان.
	-كم عدد الوفيات على الطرق منذ 2015 وحتى نهاية 2019؟	- تقارير إدارة السير والترخيص. - قرارات المحاكم.

البند	الأسئلة	المصدر
	- في أي الطرق وقعت الوفيات؟	- مخططات حوادث السير. - البلديات، ومجالس الحكم المحلي. - تقارير طبية. - تقارير وزارة الصحة. - دائرة البحوث والاحصاءات العامة. - التقارير الصحفية والبيانات ذات العلاقة. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. - أهالي المتوفين. - الأطباء. - شهود عيان. - القضايا التحقيقية.
	- ما هي هذه الطرق السريعة؟ **- متى أنشئت؟** **- ما هي الشركات التي نفذتها؟**	- مخططات الحوادث. - التقارير السنوية لوزارة الأشغال والبنية التحتية. - قرارات المحاكم. - التقارير السنوية لدائرة العطاءات العامة. - المقاولون وشركات الإنشاءات.

البند	الأسئلة	المصدر
		- عقود واتفاقيات إنشاء الطرق. - الموازنة العامة للدولة. - الإعلانات في الصحف. - الأخبار والتقارير الإعلامية.
	- كم تكلفة كل طريق منها؟ **- من الجهة التي طرحت المناقصة؟** **- من هي الجهة التي أشرفت على تنفيذه؟** **- ما هي مواصفات كل طريق منها؟**	- عقود واتفاقيات إنشاء الطرق. - الموازنة العامة للدولة. - معلومات إحالة المناقصات/العطاءات على كل شركة. - التقارير السنوية لوزارة الأشغال والبنية التحتية. - وزارة الأشغال والبنية التحتية. - دائرة المناقصات العامة. - المقاولون والشركات.
	- ما أسباب هذه الحوادث؟ **- كيف وقعت؟ وأين وقعت بالتحديد؟**	- مخططات الحوادث. - المصابون وأهاليهم. - شهود عيان. - أهالي المتوفين.

البند	الأسئلة	المصدر
	- كم عدد هذه الحوادث، منذ 2015 وحتى 2019؟ **- ما الفترة الزمنية بين أول حادث على كل طريق وافتتاحه؟**	- الخبراء - قرارات المحاكم. - القضايا التحقيقية. - التقارير السنوية لوزارة الأشغال والبنية التحتية. - تقارير إدارة السير والترخيص. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
مقاولون يخلّون بالمواصفات الفنية	**- من هم هؤلاء المقاولون؟** **- ما أسماء شركاتهم؟ متى تأسست؟ كم رأس مالها؟ من المالكون والمساهمون فيها؟** **- ما هي خبرة هذه الشركات؟ ومن يديرها؟**	- دائرة المناقصات العامة. - وزارة الأشغال والبنية التحتية. - إعلانات المناقصات في الصحف اليومية. - لوحات البيانات في موقع المشروع. - دائرة مراقبة الشركات/ السجل التجاري. - الموقع الرسمي للشركة، أو مقابلة مع مديرها، أو أحد العاملين فيها
	- كم عدد العاملين فيها؟ **- ما هي المشاريع السابقة التي أنجزتها؟**	- الموقع الرسمي للشركة، أو مقابلة مع مديرها، أو أحد العاملين فيها.

البند	الأسئلة	المصدر
	- كيف يُخِلُّ المقاولون في المواصفات؟	- المقاولون. - الخبراء. - الفحص المخبري. - المخططات الهندسية. - كشف الاستلام والتسليم. - الكشف الفني على الطريق.
	- لماذا يُخِلُّ المقاولون في المواصفات؟ - كم عدد المرات التي أخل بها كل مقاول / شركة في المواصفات؟	- المقاولون. - الخبراء. - لجان الرقابة والتفتيش. - وزارة الأشغال والبنية التحتية.
	- ما هي هذه المواصفات التي يُخِلُّون بها؟	- دائرة المواصفات والمقاييس. - العقد المبرم بين المقاول ووزارة الأشغال والبنية التحتية. - إعلانات المناقصة في الصحف اليومية.
عيوب هندسية وإنشائية	- ما هي هذه العيوب؟ - أين أماكن هذه العيوب؟ - متى ظهرت هذه العيوب؟	- المعاينة الشخصية - العمال في المشروع. - المقاولون. - المهندسون المشرفون.

البند	الأسئلة	المصدر
	- هل تزداد هذه العيوب مع الوقت؟ **- ما هو تصنيف خطورة هذه العيوب؟**	- كشف الاستلام والتسليم. - الكشف الفني على الطريق. - وزارة الأشغال والبنية التحتية. - دائرة المواصفات والمقاييس. - الخبراء. - الباحثون. - قرارات محاكم. - التقارير الفنية للطرق. - تقارير وبيانات منظمات المجتمع المدني. - المخططات الهندسية.
	- ما أسباب هذه العيوب؟	- الخبراء. - التقارير الفنية للطرق. - الباحثون. - قرارات محاكم. - العمال في المشروع. - المهندسون في المشروع. - المقاولون.

البند	الأسئلة	المصدر
		- المشرف الحكومي المسؤول. - وزارة الأشغال والبنية التحتية. - المواصفات والمقاييس - الكشف الفني على الطريق. - كشف الاستلام والتسليم. - الفحص المخبري. - مهندسون مستقلون، شركات إنشاءات مستقلة. - تقارير وبيانات منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
	- ما تأثير هذه العيوب في سلامة السير على الطرق؟	- دائرة السير، والتخطيط المروري. - التقرير السنوي لإدارة السير، ووزارة الأشغال. - مخططات حوادث السير. - التقارير الفنية للطرق. - خبراء الطرق، والسلامة عليها. - الباحثون. - وزارة الأشغال والبنية التحتية.

البند	الأسئلة	المصدر
		- المواصفات والمقاييس. - الكشف الفني على الطريق. - كشف الاستلام والتسليم. - الفحص المخبري. - مهندسون مستقلون، شركات هندسية مستقلة. - المقاولون. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
تواطؤ اللجان الحكومية المشرِفة مع المقاولين	**- من هي اللجان التي تتواطأ؟** **- هل التواطؤ دائم ومستمر؟** **- هل اللجان التي تتواطأ تكرِّر ذلك؟ كم عدد المرات التي قامت فيها بذلك؟**	- كشف بأسماء اللجان لدى وزارة الأشغال والبنية التحتية. - لوحات البيانات في موقع المشروع. - قرارات المحاكم. - تقارير جهاز المحاسبات، ديوان المحاسبة، ديوان الرقابة والتفتيش. - تقارير وزارة الأشغال العامة، وبياناتها الصحفية. - اللجان الحكومية. - المقاولون.

البند	الأسئلة	المصدر
		- مجلس النواب، لجنة النقل في مجلس النواب. - الخبراء والباحثون. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. - العمال في المشروع، السابقون والحاليون. - مديرو المشاريع، السابقون والحاليون. - موظفون سابقون في اللجان. - موظفون حاليون في اللجان. - مسؤولون حكوميون سابقون ذوو علاقة.
	- كيف تتواطأ اللجان مع المقاولين؟ **- لماذا تتواطأ؟**	- قرارات المحاكم. - الملفات التحقيقية. - تقارير جهاز المحاسبات، ديوان المحاسبة، ديوان الرقابة والتفتيش. - تقارير وزارة الأشغال العامة، وبياناتها الصحفية - العمال في المشروع، السابقون والحاليون. - مديرو المشاريع، السابقون والحاليون.

البند	الأسئلة	المصدر
		- موظفون سابقون في اللجان. - موظفون حاليون في اللجان. - مسؤولون حكوميون سابقون ذوو علاقة. - اللجان الحكومية. - المقاولون.
	- كيف يتم تشكيل لجان الإشراف؟ **- من يشكل هذه اللجان؟** **- كم عدد أعضاء كل لجنة؟** **- كم عدد ساعات العمل لكل لجنة؟** **- ما هي الأجور والمرتبات الشهرية لأعضاء كل لجنة؟** **- ما هي الأسس القانونية لتشكيل اللجان؟** **- ما هي شروط عضوية اللجنة؟**	- القانون، النظام، التعليمات ذات العلاقة. - قرار تشكيل اللجان. - كشف الدوام. - شهادات الراتب. - العمال في المشروع، السابقون والحاليون. - مديرو المشاريع، السابقون والحاليون. - موظفون سابقون في اللجان. - موظفون حاليون في اللجان. - مسؤولون حكوميون سابقون ذوو علاقة. - اللجان الحكومية. - المقاولون. - تقارير منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. - تقارير جهاز المحاسبات، ديوان المحاسبة، ديوان الرقابة والتفتيش.

البند	الأسئلة	المصدر
		- تقارير وزارة الأشغال العامة، وبياناتها الصحفية.
	- كيف تتم الرقابة على عمل اللجان؟ - أين الرقابة على عمل اللجان الحكومية المشرفة؟ - كم عدد لجان الرقابة المشرفة على عمل اللجان؟ - كيف تقوم لجان الرقابة بعملها على اللجان المشرفة؟	- القوانين والتشريعات ذات العلاقة. - وزارة الأشغال والبنية التحتية. - مدير وحدة الرقابة. - تقارير ديوان المحاسبة، ديوان المظالم، ديوان الرقابة والتفتيش. - المقاولون. - موظفو وحدة الرقابة، الحاليون والسابقون. - أعضاء لجنة النقل في البرلمان. - تقارير وحدة الرقابة السنوية وبياناتها الصحفية. - اللجان الحكومية للإشراف على الطرق. - موظفون سابقون وحاليون في لجان الإشراف. - خبراء. - باحثون. - تقارير هيئة مكافحة الفساد. - موظفون حاليون وسابقون في هيئة مكافحة الفساد ذات الصلة بالموضوع.

الشكل رقم (2) مخطط التحقيق

يساعد المخطط أعلاه على توقُّع نتائج الخطة البحثية، وأين نبحث، ومعرفة خريطة المصادر المؤكدة والمحتملة، ووضع معايير كافية للإثبات، وتحديد المنهجية بدقة، والجدول الزمني لإنجاز التحقيق، وكذلك الميزانية المتوقعة.

ويركز الصحفي في خطة الاستكشاف على إثبات حدوث الانتهاك، من ناحية منطقية وقانونية وأخلاقية، ومكان هذا الانتهاك، ومن الذي قام به، وماذا كانت دوافعه: المال، أم الخوف والإكراه، والحفاظ على الوضع القائم، أم الإهمال وقلة الخبرة.

ويجيب المخطط عن أسئلة الخطة الاستكشافية، التي تتمثل فيما يلي:[49]

ما الذي يحدث؟ لماذا يجب أن يهتم الجمهور بهذا التحقيق؟ من هو الجمهور المستهدف؟

كلما كان موضوع التحقيق يهم شريحة أكبر من الناس؛ كان أكثر أهمية للصحفي وللمؤسسة الإعلامية.

ما الانتهاك أو الخطأ الذي حدث؟ أي ما هو الفعل (الحدث)؟ هل هو انتهاك قانوني؟ هل هو أخلاقي؟ هل هو منطقي؟ كيف حدث الخطأ؟ ولماذا حدث؟

من الفاعل الرئيسي؟ من الفاعلون المشاركون؟ كيف فعلوا ذلك؟ لماذا فعلوا ذلك؟ من المستفيد؟

ما تبعات هذا الخطأ؟ وما آثاره؟ والعواقب المترتبة عليه؟

من المتضرر المباشر؟ من المتضررون بشكل غير مباشر؟ من يعاني من هذا الخطأ أو الانتهاك؟

من يستفيد من نشر التحقيق؟ من يتضرر من نشرِه أيضا؟ هل يثري نشرُه النقاش العام؟

[49] https://bit.ly/2R1oxFK


Erfüllung
Beweisbeschluss
BfV-11
"Thüringer
Heimatschutz" (THS)
1996 (2)
Erfüllung
BfV-11
Sachakte
"Thüringer
2001

الفصل السادس:
المصادر.. عصب التحقيق

بعد انتهاء الصحفي من وضع الأسئلة التي يرغب في الحصول على إجاباتها، يضع أسماء المصدر أو المصادر التي يفترض أن تجيب عن كل سؤال. إنّ بناء شبكة من المصادر البشرية والمادية والرقْمية لكل سؤال يكون وفق خبرة الصحفي، وعمق بحثه حول موضوع التحقيق.

والمصادر الموثوقة هي عصب التحقيق؛ لأنها البوابة التي يَعبُر الصحفي منها إلى الحقائق، والخلفية والسياق. وهي تتداخل فيما بينها، يقوّي بعضُها بعضًا، والصحفي الجيد يجعل المصادر خادمة بعضها بعضا في تحقيقه.

إن زيادة عدد المصادر في التحقيق يتناسب طردًا مع قوة التحقيق، فكلما زاد عدد المصادر زادت قوته، فتنوُّع المصادر وتعددها يجعل التحقيق أكثر توازنًا وموضوعية.

وتشكل المصادر المفتوحة منْجمًا مهمًّا للصحفيين الاستقصائيين؛ فالكثير من المعلومات اليوم لم تعد سرية وحصرية لدى الأجهزة والحكومات. المعلومات أصبحت متاحة على المواقع الإلكترونية الرسمية، وفي التقارير السنوية، والجرائد الرسمية، ووكالات الأنباء، والسجلات التجارية، والأسواق المالية، ومعلومات العطاءات/ المناقصات، والصحف اليومية والأسبوعية، وكذلك المكتبات العامة، وتقارير المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، وغيرها كثير، في داخل الدولة الواحدة وخارجها.

إن الصحفي الجيد يبدأ البحث في هذه المصادر المفتوحة أولًا، يجمع المعلومات، ويحللها ويصنفها، وربما يبني قاعدة بيانات خاصة به في الموضوع، تساعده في الوصول إلى اكتشافات واستنتاجات جديدة يحاول أن يجد لها تأكيدًا من شبكة مصادره أو من خلال باقي المصادر الأخرى.

تنقسم المصادر إلى: [50]

المصادر الورقية:

تشمل الوثائق والمستندات والأوراق على اختلاف أنواعها، فائدتها بأنها تقدم أدلة قوية، وخلفية تاريخية وسياقًا، وتشكل مصدرًا أوّليًّا لا يكذب ما دامَت سليمةً من عيب التزوير. كما أنها غير قابلة للتحريف أو التزوير أو الدحض في المحاكم إذا رُفعت قضية ضد الصحفي، على عكس المصادر البشرية التي ربما تغيِّر روايتَها.

تساعد الأوراق على توسيع نطاق البحث، والوصول إلى مصادر أولية وثانوية، لكنها قد تكون محمية بقوانين الخصوصية أو السرية، وهنا يجب أن يراجع الصحفي القانون في بلده، ويستمع لنصيحة محام متخصص.

ومن الصعوبات التي يواجهها الصحفيون في هذا الإطار صعوبة الوصول إلى هذه المصادر الورقية والوثائق، إذ يتطلب ذلك مهارات البحث في المصادر المفتوحة وقواعد البيانات المدفوعة، وإقناع المصادر البشرية بالحصول عليها، إضافة إلى استخدام قانون الحصول على المعلومة لطلبها بشكل رسمي.

وتحتاج المصادر الورقية في بعض الأحيان إلى خبراء ومختصين في تحليلها وشرحها، مثل الموازنات والحسابات المالية الختامية، وكذلك قرارات المحاكم، وترجمتها إذا كانت بلغة لا يجيدها الصحفي. وهذا يستلزم الوثوق بمصدر بشري لديه القدرة على المساعدة في هذا المجال، مع ضرورة حفاظه على سرية فحواها.



[50] Nazat, ibid, p 30.

المصادر البشرية:

تنقسم إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية. المصـدر الأولي هـو ما نعتمـد عليه في الصحافـة الاسـتقصائية، كونـه على علاقة مباشـرة بالحدث (الفعل) الذي يحقق فيه الصحفـي، كالضحايا، وشـهود العيـان، والمسـؤولين عـن الفعل، والمتدخلين والشركاء فيه.

مثـلًا في جريمة الشـروع في القتل، تكون المصـادر الأولية هـي المصاب، وشـهود العيان الذين شاهدوا عملية إطلاق النار ومطلِق النار نفسه، وسائق السـيارة الـذي أَوصل مطلـق النار إلى مـكان العملية، وشـريكه الذي خطط وأوقـع بالمصـاب، والمتدخِّـل الـذي أعطى السـلاح، والمتستِّر على مطلق النار بعد الحادث، والمسعِف، والطبيب الشـرعي الذي أصـدر التقريـر الطبي للمصـاب، والمحقِّـق، والمدعِّي العام الذي كشف على مسرح الجريمة.

هؤلاء لهـم علاقة مباشـرة بالحادث، وهـم المصـادر البشـرية الأولية في التحقيـق، لذا مـن غير المناسـب أن يسـتمع الصحفي إلى شهادات مصادر حول الحادث لم تكن موجودة، وسُمعت من المذياع أو من شـخص ما سمع هو الآخر من مصدر مختلف.

كلُّ المصادر الأولية السابقة في عملية إطلاق النار لديها روايات متعددة، رغم أنهم الأقـرب إلى الحادثة. زاوية الرؤية تختلف حتى بالنسـبة لشهود العيان في المكان نفسـه، ولا ننسى أنَّ لكل مصـدر انحيـازَه وتكوينـه الشـخصي والنفسـي والاجتماعي الذي يؤثر في رؤيته للأحداث.

كمـا أن البعض قـد يكـذب، أو يقدم تصريحـات بلا أدلة، أو يبالـغ، أو يجزّئ ما يـروق لـه، أو يخلط بيـن الحقائق والتكهنـات والافتراضـات. وعلى الصحفـي ألا يكـف عن طرح السـؤال: كيف عرفت ذلـك؟ إن تقصي حقيقة المعلومـات ودقتهـا هي مسـؤولية الصحفي في المقام الأول [51].



[51] كيفية بناء المصادر للصحافة الاستقصائية، انظر الرابط: https://bit.ly/324g1MQ

جوهر عمل الصحفي الاستقصائي أن يروي قصةً لم يكن حاضرا وقت وقوعها، ولم يـر ما حـدث. ودوره يتطلب جمْع كل المعلومات الدقيقة والموثقة من المصادر الأولية جنبًا إلى جنب للوصول إلى حقيقة ما جرى بصورة كاملة وواضحة. ومن هنا تأتي أهمية تعدد المصادر البشرية وتنوعها.

والصحفي يقابل المصادر لأسباب متعددة ومترابطة، تجعلها ذات قيمة إخبارية. يقابلهم لوظائفهم المهمة، وللموضوعات التي يعملون عليها، أو لأنهم يحققون شيئًا مهمًّا؛ كاختراع علمي، أو حصلوا على جائزة، أو لأنهم خبراء ومتخصصون في موضوع ما، أو يمثّلون اتجاهًا فكريًا هامًا، أو لأنهم أدينوا بجرائم وما فعلوه شيء مروّع للعامة، أو لأنهم يعرفون شيئًا أو شخصًا مهمّا بالنسبة لموضوع للتحقيق، أو لأنهم شاهدوا شيئًا حدث أمامهم، كشهود العِيان في جريمة ما، أو لأن شيئًا مهمًّا قد حدث لهم، فهم ضحية حادث، أو نجَوا منه [52].

ولا بـد أن نميز بين المصادر، فهناك الشخصية العامة التي حازت على ثقة الناس واهتمامهم، وتصدت للعمل العام، سواء في منطقة جغرافية صغيرة أم كبيرة، والشخصية العامة المؤقتة التي تصبح شخصية عامة بسبب حدث كبير ولمدّة محددة، وهناك الشخصية الخاصة أو العادية.

الشخصية العامة لديها معرفة وخبرة في التعامل مع وسائل الإعلام، وهي محل ملاحقة الكاميرات، والصحفيين للحصول على تصريحات، وتدرك أن مساحتها الشخصية تضيق لصالح المساحة العامة وحق النقد، وذلك على خلاف الشخصية الخاصة أو العادية التي ليس لها خبرة في التعامل مع وسائل الإعلام والصحفيين، كما أنّ لها حقًّا في الخصوصية.

المصدر البشري المثالي في الصحافة الاستقصائية، هو أقرب شخصية من الحدث أو القصة، ويمكن الاعتماد عليه، والوثوق به، ونسبة التصريحات له، والوصول إليه بسهولة وأمان، وعلى الصحفي أن يبحث عن مصادر بشرية في تحقيقه تتوفر فيها هذه الصفات الخمسة مجتمعةً [53].

إن إمكانية الوصول إلى المصادر البشرية يختلف باختلاف الأشخاص وقدرة الصحفي على إقناعها بأهمية إجراء المقابلة. المصدر الذي يقع في دائرة الاتهام يتحدث للصحفي عندما يعلم أن كلَّ مَن له علاقة بموضوع التحقيق قد تحدّث، أو قد يتحدث للصحفي [54]. ولا بـد أن يكون الوصول إلى المصدر آمِنًا أيضًا، فربما تكون مقابلة مع زعيم مافيا أو منظمة عنيفة خطرًا على سلامة الصحفي.

يظهر صراع الإرادات في التحقيقات الاستقصائية بين الصحفي الذي يريد الكشف عن أخطاء وانتهاكات، ومصادر مُطَّلِعة أو ذات صلة تحاول أن

[52] بياجي، شيري، المقابلة الصحفية - فن، دليل عملي للصحفي، ترجمة كمال عبد الرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1986، ص 84.

[53] بياجي، شيري، مصدر سابق، ص 89.

[54] هنتر، مارك، مصدر سابق، ص 64.

تُبقي المعلوماتِ طَيَّ الكتمان، وتلوذ بالصمت [55]. لذا يَنصح الخبراء مقابلةَ الضحايا والمتضررين والأعداء أوَّلًا؛ لأن هؤلاء لديهم رغبة في الحديث أكثر من المتسببين (الفاعلين) مباشرة في موضوع التحقيق [56].

ويهدف الصحفي -من التواصل واللقاء بالمصادر البشرية- إلى جمع الحقائق [57] والمعلومات المهمة [58]، والحصول على وثائق ومستندات [59]، وتسجيلات ذات علاقة بالتحقيق. وعلى الصحفي أن يطلبها من المصدر بشكل واضح، وسؤاله: هل لديك وثائق تؤكد روايتك؟ الحصول على رواية موثقة هو هدف الاستقصاء، والتصريحات النارية والمثيرة ليست ذات قيمة عندما تكون بلا أدلة مقنِعة.

كما يهدف اللقاء إلى الحصول على مصادر جديدة للتحقيق، وعلى الصحفي أن يطلب من مصادره ترشيح مصادر أخرى لها عِلْم بما يقول، وسؤاله: من يعرف هذه المعلومات غيرك؟ من كان معك عندما حدث الفعل؟ ما هي أدوارهم؟ وأرجو تزويدي بأسمائهم ووسائل التواصل معهم، وهي جزء أساسي من عملية بناء المصادر، وتُشعر المصدر بأهميته، علاوة على أنها توفر عددًا كبيرًا من الأصوات داخل التحقيق [60].

يلجأ الصحفي إلى المصادر البشرية، لتأكيد معلوماتِه والاستنتاجاتِ التي توصل إليها، واختبار صدق مصادر أخرى. الصحفي الجيد يعي أن المصادر تخلط بين الحقائق والافتراضات، لذا يستعين بالخبراء والمتخصصين في تحليل الوثائق، وتفسير الأمور، وهم في العادة يقدّمون معلومات غير منحازة، وعميقة، ومفصلة [61].

كما أن الصحفي الجيد هو أيضا من يجعل المصادر تتحدث معه بصراحة [62]، وهذا يتطلب جهدًا ودربة، ولطفًا وأدبًا، وحزمًا وصرامة في المواقف والأوقات التي تستدعي ذلك [63]. الأسلوب المستخدَم في مقابلة الضحايا، يختلف عن أسلوب وطريقة مقابلة المسؤولين والمتسبِّبين، وكذلك بالنسبة للخبراء، لكن الوصفة المهمة لها جميعًا، هي: الاستعداد والتحضير الجيد للمقابلة [64]، ومعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات

[55] أولمان، جون، مصدر سابق، ص 92.

[56] المصدر السابق، ص 97.

[57] بياجي، شيري، مصدر سابق، ص 84.

[58] أولمان، جون، مصدر سابق، ص 102.

[59] هنتر، مارك، مصدر سابق، ص 80.

[60] كيفية بناء المصادر للصحافة الاستقصائية، انظر الرابط: https://bit.ly/324g1MQ

[61] دليل المراسل الصحفي، Reuters Foundation، 2006، ص 29.

[62] أولمان، جون، مصدر سابق، ص 102.

[63] بياجي، شيري، مصدر سابق، ص 91.

[64] مارتين، مارينا، فن إجراء المقابلات الصحفية، انظر الرابط: https://bit.ly/324331y

عـن المصـدر، وصفاتـه، وأهدافه من الحديث [65].

للمصادر البشـرية هواجـس تدفعهم إلـى رفض مقابلة الصحفـي، والخوفُ هو السبب الأول [66].

الخوف من الخطر على حياتهم وذويهم؛ خاصة في الدول القمعية والشمولية، الخوف من أسـئلة الصحفـي الصعبة والقاسـية، الخـوف على المسـتقبل المهنـي، أو الوضـع الاجتماعي عقب النشر، الخوف من الفضيحة والمساءلة، والإحساس بالذنب [67]، الخوف من تحريف تصريحاتهـم، وعدم الثقـة باحترافية الصحفـي وإنصافـه [68]، أو القلـق مـن الجهـل بموضـوع التحقيق، والشـعور بالحرج في التعامل مع وسـائل الإعلام والرُّهاب منها.

ويكمـن الحـل في تبديـد مخـاوف المصادر وقلقها وهواجسها، بالحديث والحوار معها وتكـرار المحاولة بلطف، ومفاوضتها، وتعزيز دوافعها للحديث، كدوافع الانفتـاح، وتحقيـق العدالة، والطمـوح، والشـغف، والرغبـة في الظهـور، والسـلطة [69]، وخدمة الصالح العـام، والقـدرة على عـرض وجهـة النظر، والحاجة إلى الاهتمام [70].

تطلـب المصادر حمايةَ سـريَّتِها -في بعـض الأحيـان- خوفـًا مـن عواقب النشـر، خاصـة حين تقـدم معلومات سرية وحساسـة جدّا تتعلق بالفساد، وبالجريمة المنظمة، وبسوء الإدارة.

ورغم أن هذا الحـق هو حق للصحفي في الدول العربية [71]، إلا أنه أصبح واجبًا مهنيّا وأخلاقيّا يلتـزم بـه، وغدا الحق في حماية المصادر راسخًا في الشرعة الدوليـة لحقـوق الإنسـان والقوانين الوطنية [72].

على الصحفي أن يبذل ما في وسـعه لمعرفة أسـباب طلـب المصدر حماية سريته، ويناقشـها معه، ومعرفة هل المقصود عدم نشر اسـمه ووظيفته، أو عدم نشر المعلومات، أو كلاهما (off the record).

في العادة ما تقصده المصادر من عدم النشر، هو عدم نشر مصدر المعلومات، وليس المعلومات بحد ذاتها، لكن على الصحفي أن يتأكـد من ذلك بدقة، فما يهم هو المعلومـات في المقام الأول، لذا على الصحفي أن يسأل المصدر: مَن لديه اطلاع ومعرفة بالمعلومات غيره؟ إذا كان هنـاك عـدة أشـخاص يتوجب طلب أسمائهم ووسائل التواصل معهم،

[65] مارك، هنتر، مرجع سابق، ص 81.

[66] أولمان، جون، ص 92.

[67] بياجي، شيري، مصدر سابق، ص 91.

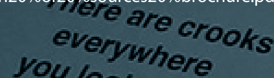
[68] مارك، هنتر، مرجع سابق، ص 77.

[69] مارك، هنتر، مرجع سابق، ص 77.

[70] بياجي، شيري، مصدر سابق، ص 94.

[71] ينص قانون المطبوعات والنشر الأردني لسنة 1988 على حق الصحفي في حماية مصادره.

[72] حماية المصادر، منظمة المادة 19، انظر الرابط:
ifj-arabic.org/dfiles/attach_files/30-36-02-2-09-2013_Protection20%of20%sources20%brochure.pdf



ويمكن للصحفي أن يتحدث معهم دون كشف مصدره الأول، وهنا يتأكد من المعلومات، وينشر في تحقيقه أن مصادر متعددة ومتطابقة أكدتها، وهذا يحمي المصدر. أما إذا أصرّ المصدرُ على رفض نشر المعلومات واسمه، فيتوجب على الصحفي الالتزام بذلك.

إن حق حماية المصادر ليس مطلقًا أيضًا، وهو يخضع لاستثناءات مقبولة ومبررة، ومقيدة بموجب الاختبار ثلاثي الأجزاء، وهي المصلحة، والمشروعية، والضرورة المنصوص عليها قانونًا، وهو ذات الاختبار الخاص بحرية الرأي والتعبير[73].

إن تجهيل المصادر له قواعد تحكمه، وقد أسقطت المصادر المُجَهَّلَة المجد المهني للكثير من وسائل الإعلام والعاملين فيها. كما أن القواعد المهنية والأخلاقية تؤكد ضرورة إسناد المعلومات المنشورة إلى مصادرها، وهي حق للجمهور في التأكد من صدق وصحة المعلومات، وإخفاء هُوية المصادر يجب أن يكون نادرًا واستثنائيًا ومحددا بدقة[74]. على هذا الأساس، يمكن أن نختصر مسألة تجهيل المصادر في النقاط التالية:

إن وعد المصدر عدم ذكر اسمه في الخبر يجب أن يستند إلى موافقة المحرر المسؤول أو مدير التحرير.

إن المصدر المُجَهَّل يجب استخدامه فقط لسبب واضح ومبرر.

إن المصدر المُجهل يجب استخدامه عندما يكون هو الخيار الوحيد المتاح لنشر الخبر.

يجب الالتزام بذكر اسم المصدر في الخبر كلما كان ذلك ممكنًا، وفي حالة الاضطرار للتجهيل يجب ذكر سبب التجهيل في صلب الخبر.

يجب أن يوازن المحرر بين فوائد وأضرار استخدام المصدر المُجهل في الخبر.

المصادر المُجهلة يمكن استخدامها فقط بموافقة جميع الأطراف: المصدر والصحفي والصحيفة.

استخدام المصدر المُجهَّل يتطلب تأكيد المعلومات من مصدر ثانٍ[75]. في المقابل يرى الخبير الإعلامي مارك هنتر ألّا يتم نسب معلومات لمصادر مجهلة؛ إلا إذا اتفقت عليها أربعة مصادر على الأقل[76].

[73] المصدر السابق.

[74] نصر، حسني، وآخرون، ظاهرة تجهيل مصادر الأخبار في الصحافة العربية، لعينة من الصحفيين والصحف اليومية والأسبوعية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2004، ص 7.

[75] نصر، حسني، وآخرون، مصدر سابق، ص 8.

[76] هنتر، مارك، دليل الصحافة الاستقصائية الحديثة، مصدر سابق، ص23.

تحقيق "ووترغيت" الذي أسقط الرئيس الأمريكي نيكسون، لم يعتمد فيه بوب ودورد وكارل برنستاين على مصدر وحيد في التحقيق، كما يعتقد البعض. لقد كان دور صاحب "الحنجرة العميقة Deep Throat" في الواقع مجرد تأكيد المعلومات لهما، ومساعدتهما على تجنب الوقوع في أخطاء جسيمة.[77]

إذا كانت المصادر البشرية أطفالا، يجب الأخذ بعين الاعتبار موافقة مسبقة من أحد الوالدين أو الوصي لإجراء حوار صحفي[78]. ويفضل ألّا ندفعَهم إلى ذلك، وضرورة إخفاء هويتهم في حال كانت المقابلة ستؤثر في حياتهم المستقبلية[79]. ويجب على الصحفي أن يكون حريصًا على الحياة الفضلى للطفل، وصحته، وسلامته النفسية والجسدية، وحمايته من المخاطر بسبب المقابلة.

الصحفي الاستقصائي، يتعامل بحذر مع شهادات الأطفال، تحسبًا لخلطهم بين الحقائق والآراء، وما شاهدوه وما سمعوه، وميلهم إلى المبالغة، وعدم التشخيص القويم للواقع[80].

وفي حال كان الطفل شاهد عِيان، فيجب تركه يتكلم بتلقائية دون استجواب وأسئلة تقريرية. وفي كل الحالات يجب الاعتماد على مصادر أولية مستقلة مسؤولة قانونيًا، وتدرك كُنْهَ أفعالها[81]، للحصول على أدلة دقيقة وموثقة.

المصادر الرقْمية:

تشمل قواعد البيانات الرقْمية الحكومية والخاصة، والمواقع الإلكترونية المختلفة، ومكتبات الفيديو والصوت، ووسائل التواصل والإعلام الاجتماعي، فهي تتضمن أرشيفا ضخما يمكن تحليله والوصول من خلاله إلى حقائق ونتائج. المصادر الرقْمية تقدم أدلة قوية ومتماسكة ذات خلفيات تاريخية وسياق إضافة إلى الأصالة، لكن كل ذلك يتوقف على استرجاع البيانات والمعلومات المطلوبة[82].

تُوفر المصادر الرقْمية المعلومات بسرعة، إضافة إلى أنها عابرة للحدود، فيمكن استرجاع معلومات لمجلس الأمن الدولي، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتبة الكونجرس الأمريكي وغيرها، والصحفي جالس في بيته.

المصادر الرقمية تنتج تحقيقات استقصائية ميتة[83] بلا روح، إذا ما لم يتم الاستناد إلى مصادر بشرية ذات علاقة بالموضوع. كما أنها تحتاج إلى تحقق جيد خاصة أنها قابلة للتحريف والتأطير والتضليل.

[77] المصدر السابق، ص 24.

[78] شبكة الجزيرة الإعلامية، المعايير التحريرية، ط2، 2015، ص 46.

[79] المصدر السابق، ص 46.

[80] المصدر السابق، ص 46.

[81] المصدر السابق، ص 87.

[82] Nazat, ibid, p 33.

[83] المصدر السابق، ص 33.

الفصل السابع:

كيف نثبت فرضية التحقيق الاستقصائي؟

في الصحافة الاستقصائية الدليل يجب ألا يرقى إليه الشك [84]، لأن الشك يفسَّر لصالح تناقض الفرضية [85]. وإذا كان التحقيق الاستقصائي يقدم احتمالات وليس أدلة، فإن التحقيق لم ينضَجْ بعدُ [86].

وعجْزُ الصحفي عن إقامة الدليل الذي يثبت الفعل (الحدث) وصلة الفاعل به، يقوِّض أسسَ الفرضية ويهدمها، فالأصل والطبيعي أن الفعل (الحدث) لم يقع، وأن الفاعل لم يقم به، وأن نقض ذلك يتطلب أدلة صحيحة وصالحة للإثبات، يجلبها الصحفي المتقصي.

التحقيق الاستقصائي يبدأ بفرضية، وهي تبدو بصورة الشك في البداية بأن هذا الفعل قد وقع، وأن الفاعل قد قام به، ويعمل الصحفي الاستقصائي الجيد على تحويل الشك والظن والاحتمال إلى يقين، فإنْ فَشِلَ بعد استنفاد كل الطرائق والأساليب دون الوصول إلى اليقين يكون قد أنتج مادة صحفية إعلامية، لكنها ليست تحقيقًا استقصائيًا. فلا تحقيق استقصائيّا إلا بالقناعة، ولا قناعة إلا باليقين، ولا يقين إلا بزوال الشك [87]، ولا يزول الشكّ إلا بالدليل الصحيح الصالح للإثبات.

إن الشك يتعلق بالوقائع، هل الوقائع صحيحة؟ ما هي الأدلة التي تعزز صحتها؟ هل الوقائع منطقية؟ هل هناك أدلة تناقض الوقائع؟ ما هي هذه الأدلة؟ هل هي ورقية ومستندات رسمية؟ هل هي شهادة منفردة أو شهادات مترابطة ومتسلسلة ومنطقية؟ وهناك شك ثان منطقي ومعقول، يأتي بعد الدراسة والتمحيص، ووزن الأدلة وترجيح أيّها أقوى سندًا ودقة، وسلامة من العيوب.

الصحفي الجيد يبحث عن الأدلة المتناقضة للفرضية، فهي الطريقة

[84] Nazat, ibid, p 7.

[85] محمد، رائد، البراءة في القانون الجنائي، انظر الرابط: https://bit.ly/321DIol

[86] Nazat, ibid, p 7.

[87] قاعدة فقهية، واستخدمت في القانون الجنائي، والمدني، انظر الجبوري، عبد الجبار، حقوق الإنسان بين النصوص والنسيان، الفارابي، بيروت – لبنان، 2015.

الأسلم لتجنب الوقوع في التخمين والشك [88]، لأن الأدلة المتناقضة ربما تحسم أن الفعل (الحدث) لم يقع كما ورد في الفرضية، وأن الفاعل لم تتوفر لديه النية لارتكاب الخطأ، وأن الخطأ نتج عن إرادة أخرى. لذا يجب أن يُنصف الفاعل، ويبحث الصحفي عن العدالة والدقة والإنصاف، فربما تُظهر الأدلة والبراهين أن الخطأ لم ينتج عن نية وإصرار مثل التواطؤ، بل نتج عن إهمال وتقصير، وهما أمران مختلفان -من حيث الحقيقة- رغم أن النتيجة كانت واحدة.

فما الذي يعتبرٍ دليلًا كاملًا؟ وما الذي نعتبره دليلًا موثوقًا به؟ وما الذي يمكن أن يُبْطِل الأدلة؟

يثبت الصحفي الاستقصائي فرضيته بواحدة أو أكثر من الطرائق التالية، والتي تختلف باختلاف الموضوع، وطبيعة التحقيق، وبيئة العمل.

[88] المصدر السابق.

أولًا: تقاطع المصادر والشهادات

تعتبر الشهادات من أكثر الأدلة التي يستخدمها الصحفيون في إثبات فرضيات تحقيقاتهم، ويشترط في هذه الشهادات أن تكون صادرة عن مصادر أولية، لها علاقة بالحدث (الفعل)، وأن تكون الشهادات من عدة مصادر أولية مختلفة ومستقلة، يستحيل كذبها جميعًا، وتفيد بحدوث الفعل وارتباط شخوصه به، بروايات دقيقة ومتطابقة في المعنى.

وتحتاج كل معلومة، كي تصبح مقبولة إلى مصدرين أوليين ومعلومين ومستقلين على الأقل لتأكيدها [89]. وقد تؤول عدة مصادر إلى مصدر واحد، وهذا يعتبر مصدرًا واحدًا وليس عدة مصادر [90].

الصحفي الاستقصائي يقارن الشهادات ويدققها لتحديد أوجه التقاطع بينها، ويختبر صدق المصدر وروايته أثناء المقابلة، ويطلب منه ما يؤكد دقة روايته وصدقها، ويحاول تحديد دافع المصدر من تقديم الشهادة، ويوازن المعلومات التي حصل عليها، ويتأكد منها منطقيًا. فشك الصحفي أفضل الدفاعات ضد التلاعب [91]، والحذر مطلوب حتى مع أكثر المصادر ثقة.

ويشترط في المصدر أن يكون مدركًا كلَّ أفعاله وتصرفاته، كأن لا يكوَن مخبولًا أو مجنونا، أو طفلًا [92] غير مدرك. وفي حالات الصدمة التي يعاني منها ضحايا يُفضَّل عدم مقابلتهم لانتزاع التصريحات؛ لأن الضحية في هذه الحالة ربما يكون في وضع لا يسمح له بإدراك أفعاله بشكل تام.

الصحفي الاستقصائي يجتهد في الوصول إلى كل المصادر الأولية المستقلة على جانبي التحقيق، أي مَن مع ومَن ضد، ويلجأ إلى أفراد طرف ثالث مستقل ومحايد وعلى دراية للمساعدة في قياس مدى دقة الرواية وموثوقيتها [93].

وفي حال كانت هناك مصادر مُجهَّلة، يلتزم الصحفي بالخطوات المذكورة سابقًا، لاعتماد هذه المصادر، بعد التأكد من دقة المعلومات وموثوقيتها، وعدم وجود طرائق أخرى للحصول على تلك المعلومات. فأضعفُ المصادر من حيث قوة الإثبات هي المصادر المجهلة التي لا يمكن نشر أسمائها [94].

فقد استخدم الصحفيان مجدولين

---

[89] انظر دليل الصحافة الاستقصائية على الرابط التالي: https://bit.ly/2Zf9ugq

[90] شبكة الجزيرة الإعلامية، المعايير التحريرية، ط 2، 2015، ص 30.

[91] دليل وكالة رويترز للأنباء، انظر الرابط: https://bit.ly/324kCyA

[92] لا تؤخذ شهادة الطفل إلا بموافقة ولي أمره القانوني.

[93] المصدر السابق.

[94] المصدر السابق.



علان [95] وعماد رواشدة، على سبيل المثال، تقاطع روايات المصادر في إثبات تحقيقهما حول تعذيب واعتداءات جنسية في دور رعاية الأطفال الأيتام الحكومية في الأردن في ديسمبر 2009. وهكذا، قارن التحقيق روايات 30 يتيمًا ويتيمة، إضافة إلى شهادات مشرفين سابقين وحاليين عملوا في تلك الدور [96].

تُبيّن مجدولين أن التحقيق اعتمد على شهادات أيتام تخرجوا من الدور وآخرين مازالوا هناك، وتم توثيق شهاداتهم، وتوقيعها من قبلهم بالقلم أو بصمة اليد لمن لا يجيد الكتابة.

كما استند التحقيق إلى وثائق سُرِّبت من داخل الدور، ما عزز الثقة بروايات المصادر. وتم كذلك اللجوء إلى أبحاث ودراسات وتقارير علمية حكومية وشبه حكومية أكدت وجود المشكلة.

وعرض الصحفيان بعض نزلاء دور الأيتام على مركز طبي في منظمة مجتمع مدني أكد إصابة بعضهم بمشكلات نفسية وجسدية وجنسية.

[95] مقابلة مع مجدولين علان.

[96] رواشدة، علان، تحقيق استقصائي بعنوان تعذيب واعتداءات جنسية في دور لرعاية الأطفال الأيتام، انظر الرابط: https://bit.ly/2QYslCv

في مثــال آخــر، أثبــت فيلــم "إعدام بالترحيــلات" [97] -الذي أنتجته شــبكة الجزيــرة- عمليــةَ مقتــل 37 معتقــلاً سياســيّا في سيارة ترحيلات سجن أبو زعبل في آب - أغســطس 2013، حيث لقوا مصرعهــم اختناقًــا وحرقًا داخل السيارة.

اســتندت منهجية إثبات الفيلم على تقاطــع روايــات المصادر، من شــهود العيــان، وشــهادات الناجيــن، وكذلك رقيب الشــرطة عبد العزيــز الذي كان أحد أفــراد حمايــة النزلاء. وعُــزِّز ذلك بالخبــرة الفنيــة كالطــب الشــرعي، والتقرير الهندسي لســيارة الترحيلات الــذي أكد أن الســيارة كانت مكدســة بالنــزلاء أكثر من طاقتها الاســتيعابية بثــلاث مــرات، دون وجــود وســائل تهوية ومياه للشــرب، في ظل ظروف جوية حــارة بالغــة الصعوبــة، إضافة إلى الاســتناد إلى تقارير الهيئة العامة للأرصــاد الجوية، ومنظمــات المجتمع المدني، وملف القضية في المحكمة.

وبتقاطع المصادر البشــرية والمادية في هــذا التحقيــق، تعــزز إثبــات المعلومــات لتتحــول إلــى حقائــق: مساحة السيارة وحجمها لا يتسع لـ 45 نزيلًا، احتجاز النزلاء في السيارة استمر لأكثر مــن ثمانــي ســاعات، الجو كان حارًا ودرجة الحــرارة تجاوزت°40 درجة، السيارة بلا تهوية ولم تكن هناك مياه للشــرب. تقرير الطب الشرعي يؤكد أن ســبب الوفاة هــو الاختنــاق. كل هذه الحقائــق أكدت وجــود عمدية وقصد وإهمال في التعامل مع نزلاء سياسيين معارضيــن للنظام السياســي الجديد في مصر.

[97] فيلم «إعدام بالترحيلات» انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=AnWLQ8AwH7U



بناء قواعد البيانات وتحليلها

تبنت نحو 130 دولة قوانين تعزز تدفق المعلومات [98]، وانضمت 87 منها إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة [99]، ما جعل انسياب المعلومات من الحكومات إلى شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام وغيرها أفضل من السابق. وهذا ينطبق على الشركات والأفراد أيضًا، فالعالم ينتج بيانات هائلة يوميًا تقدر بـ 2٫5 كوينتيليون بايت (الكوينتيليون هو الرقم واحد متبوعا بـ 18 صفرًا) [100]، ويأتي دور الصحفي في البحث في هذه البيانات والتأكد من دقتها، وتحليلها، وتجميعها، لإنتاج تحقيقات استقصائية على قدر عالٍ من الجودة تسهم في خدمة الصالح العام.

إن البيانات لا تعني الأرقام فقط، بل كل مادة خام من أرقام وحروف ورموز، سواء كانت معالجة أم لا، أو حقائق منفصلة محفوظة في سياقات متعددة ومختلفة [101].

ولكي يبني الصحفي الاستقصائي قاعدة بيانات تسهم في إنتاج تحقيق جيد، يجب أن يكون على دراية كافية بمكان المعلومة سواء أكانت وصفية أم رقمية، وسبل الوصول إليها بأفضل طريقة وتطويرها، والتحقق منها [102].

إن الكثير من البيانات المنشورة أو المتوفرة لا تلبي بشكل تام رغبات الصحفي وطلباته وتوقعاته، لذا على الصحفي الاستقصائي بناء قاعدة بيانات وفق احتياجاته، عبر استخدام قواعد البيانات الموجودة، وجمع البيانات غير الموجودة بنفسه أو بمساعدة آخرين، بالاستطلاع، والمقابلة الشخصية، والزيارات الميدانية، والرصد وغيرها. وتعتبر هذه الطريقة الأنجع ما لم يكن هناك طرائق فعالة أخرى للحصول على البيانات رغم مشقة ذلك وكلفته [103].

في تحقيق "نواب البزنس" الذي نشره موقع "عمّان نت" الأردني بإشراف شبكة "إعلاميون من أجل صحافة عربية استقصائية" (أريج) في عام 2016 [104]، كشف عن مناقصات بالملايين

[98] مركز العدل والقانون انظر التصنيف الدول: https://www.rti-rating.org/country-data/

[99] مبادرة شراكة الحكومات المنفتحة، انظر الرابط: https://www.opengovpartnership.org/about/

[100] حبش، محمد، لمحة عن البيانات الضخمة Big Datak: انظر الرابط: https://www.tech-wd.com/wd/24/07/2013/what-is-big-data/

[101] هنتر، مارك، دليل الصحافة الاستقصائية الحديثة، مصدر سابق، ص 138.

[102] سيلفرمان، كريغ، وآخرون، دليل التحقق للصحافة الاستقصائية، مركز الجزيرة الإعلامي للتطوير والتدريب، 2016، ص 31.

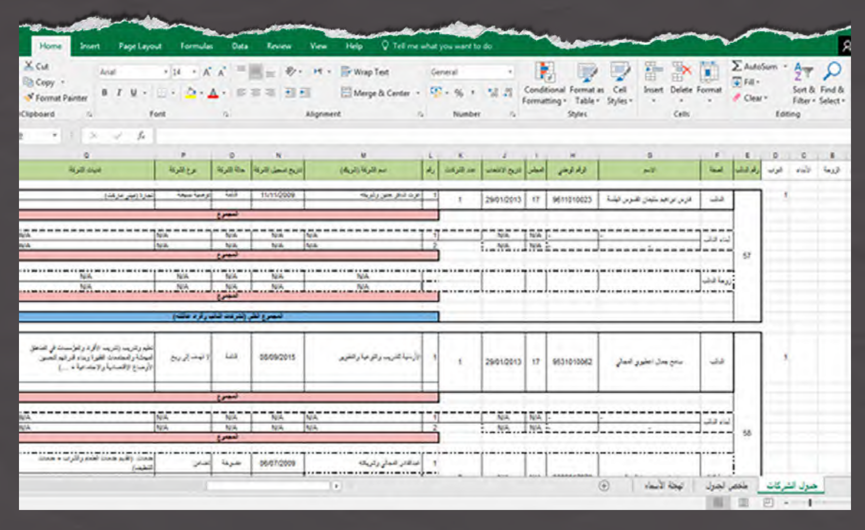
[103] العراقي، عمرو، دليل صحافة البيانات لتغطية قضايا حقوق الإنسان، صحفيون من أجل حقوق الإنسان الكندية، ط1، عمان، 2017، ص 16.

[104] انظر تحقيق «نواب البزنس»، انظر الرابط: https://bit.ly/3i5SqR8

في جيوب نواب في البرلمان الأردني خلافًا للدستور والقانون.

لم تكن هناك قاعدة بيانات بأسماء النواب في المجلس السابع عشر الذين أخذوا عطاءات / مناقصات حكومية، وقيمة هذه العطاءات، وسلوكهم البرلماني في التصويت والرقابة والتشريع عقب أخذ هذه العطاءات. كما أن طلبات الحصول على المعلومات لم تساعد فريق التحقيق في الحصول على أسماء الشركات التي رست عليها العطاءات الحكومية مع بيان القيمة المالية لكل عطاء، وهذا ما جعل مخاض التحقيق متعسرًا في البداية.

إلا أن فريق التحقيق وجد قائمة بجميع العطاءات / المناقصات التي رست على الشركات في الموقع الإلكتروني لدائرة العطاءات العامة. ووجد أيضًا بيانات العطاءات التي طرحتها دائرة اللوازم العامة، وكذلك أمانة عمان الكبرى. وكانت هذه نقطة البداية، بعد أن استعان الفريق بقاعدة بيانات مفتوحة بأسماء الشركات والمساهمين فيها، وكذلك بموقع مجلس النواب الذي ينشر أسماء النواب من أربعة مقاطع، وهذا ما ساعد في التأكد من دقة الأسماء وعدم تشابهها، إضافة إلى قائمة مسربة بجميع سجلات الأحوال المدنية، تتضمن اسم الشخص وزوجته وأولاده. وعليه تم تصميم نموذج لقاعدة البيانات المناسبة للتحقيق، وتم إدخال البيانات فيها، تتضمن اسم النائب، وتاريخ ميلاده، ومتى تم انتخابه، وأسماء الشركات التي يساهم فيها، وغاياتها، ورأس مالها، والعطاءات التي رست عليها، وقيمة العطاء، وتاريخه، وغيرها، وفقًا للشكل التالي:



قاعدة بيانات أنشئت لتحقيق "نواب البزنس"

لقد أنجز الكثير من العمل في هذا التحقيق عن طريق تحليل البيانات وتجميعها وفهرستها، وترتيبها وتحليلها، واستخلاص المعلومات من الوثائق المتاحة علنًا.

ساعدت هذه البيانات في وضع خارطة للشركات والأشخاص المرتبطين بها وكذلك للعطاءات، ومكَّنَ هذا من المضي قُدُمًا في إنجاز هذا التحقيق ونشْره، قبل موعد الانتخابات النيابية للمجلس التالي بنحو 15 يومًا، ما جعل التحقيق القصة الأهم في البلاد آنذاك، ونتج عن هذه العملية عناوين كبيرة للتحقيق منها:

ربع مليار دينار أردني نصيب شركات النائب المجالي ونجله من الحكومة

128 مليون دينار حصة أشقاء النائبين الأخوين عطية

150 مليون دينار نصيب شركات إخوة النائب الطراونة

92 نائباً من المجلس 17 يساهمون في شركات رأسمالها مليار ونصف دينار

رغم ذلك لا يمكن للبيانات أن تحل محل العمل الصحفي التقليدي، وأفضل تحليل للبيانات لا يمكن أن يقوم مكان الصحافة الميدانية والتحقيق الميداني [105]، لذلك كان لا بد للفريق العامل على "نواب البزنس" أن يقدم 27 طلبًا للحصول على معلومات لمختلف وزارات الدولة ومؤسساتها يستفسر فيها عن العطاءات الحكومية غير المنشورة على المواقع الإلكترونية الثلاث، إضافة إلى مقابلة الخبراء والمختصين في الشأن الدستوري والقانوني، والشفافية، والشركات وغيرها، ومواجهة النواب الذين خالفوا الدستور والقانون.

إن التأكد من دقة البيانات وسلامتها يحمي الصحفي من تضليل الجمهور، ذلك أن "البيانات تكذب بنفس قدر كذب الناس، وربما أكثر، فالبيانات في نهاية الأمر يُنشئها ويقوم بالسهر عليها بشر" [106]، وبالتالي لا يمكن الوثوق في البيانات بشكل مطلق، فهي تتأثر بميول الجهةً التي جمعتها. لذا على الصحفي أن يبذل جهده في التأكد منها، وطرح

[105] سيلفرمان، كريغ، مصدر سابق ص 42.

[106] سيلفرمان، كريغ، مصدر سابق، ص 34.

الأسئلة على من جمعها لتفادي نشر تحقيقات غير دقيقة [107].

ويُنصح الصحفي بطلب المعلومات الخام من الحكومة وأجهزتها، لأن تحليل المعلومات الخام يساعد في إنتاج تحقيق صحفي ناجح. كما أن الوصول إلى معلومات لا ترغب الحكومة في كشفها يبقى مطلوبًا وضروريًا، وعلى الصحفي مفاوضة المسؤول بشأنها، وفهم كيفية تصنيفها، والتأكد من سلامتها. وفي حال رفض المسؤول إعطاء البيانات رقميًا، لا بأس في استلامها ورقيًا، وبناء قاعدة البيانات منها بعد تحويلها رقميًا، مع ضرورة العمل على تنقيتها ومراجعتها لضمان خلوّها من الأخطاء [108].

وكما أنه من الضروري استغلال البيانات التي توفرها الجهات الحكومية بمختلف الطرائق للصحفي الاستقصائي، فإنه يتعين على هذا الأخير -تعزيزًا لقيمة التحقيق الذي يعمل عليه- أن ينظر في إمكانية الحصول على بيانات أخرى إضافية، أو تعزز ما توفر لديه منها من الجهات الحكومية.

وفي هذا الإطار، يمكنه متابعة حسابات الأشخاص الذين يَفترض أنهم قريبون من الموضوع ومؤثرون أو فاعلون في الشأن الحكومي إما لمنصبهم الإداري أو المالي أو النيابي أو في عالم المال والأعمال؛ لأن متابعة منشوراتهم والأشخاص الذين يتفاعلون معها قد يكشف عن خيوط ومعلومات جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون مفيدا للصحفي الاستقصائي البحث عن البيانات المتعلقة بموضوع التحقيق من خلال تحليل ومتابعة ما نشرته وسائل الإعلام في أوقات سابقة، وكذلك انطباعات الرأي العام بشأنها أو بشأن قضايا مماثلة.

بعد ذلك ينقّب الصحفي عن التحقيقات داخل البيانات ليتم إعادة رؤية البيانات من منظور جديد، تعطي البيانات قيمة مضافة لا يمكن الوصول إليها بالطريقة التقليدية.

الأدلة الكتابية

تشكل الأدلة الكتابية والأوراق مصدرًا مهمًّا للصحفي في إثبات بعض حقائق تحقيقه، ويجتهد في الوصول إليها؛ بغيةَ استخدامها كأدلة إثبات قوية. ويجب أن تكون المستندات الرسمية والأوراق والوثائق المستخدمة مؤكدة الأحداث والأفعال التي يرغب الصحفي في إثباتها، وذات صلة بالحقائق، وبالشخصيات المرتبطة بها، فالوثائق لا تستخدم لتزيين التحقيقات [109].

[107] العراقي، عمرو، مرجع سابق، ص 35.

[108] أولمان، جون، مرجع سابق، ص 140.

[109] حلمي، فدوى، الوثائق في الفيلم الاستقصائي، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، انظر الرابط:
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/441

وقد وثّق تحقيق "المبضع القاتل" الذي أنتجته الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج) وفاة خمسة مرضى، وبتْرَ يد السادس، بسبب إهمال وقلّة احتراز الأطباء، وإفلاتهم والمستشفيات من المساءلة والعقاب، لعدم وجود قانون يجرّم الأخطاء الطبية في سوريا. واستند التحقيق في إثبات وجود الإهمال إلى تقارير الطب الشرعي التي تعزو أسباب الوفاة إلى ذلك، إضافة إلى شهادات الوفاة وغيرها من الأدلة الكتابية.

وتأكد فريق التحقيقِ من دقة الأوراق قبل اعتمادها كدليلِ إثبات، من خلال فحص الشكل، والهيئة، والمضمون، والخط، والتوقيعات، ثم التأكد من المصادر المذكورة في الوثائق.

ما قام به الفريق المذكور يشبه أسلوب تدقيق صحيفة "الغارديان" للوثائق المسربة حول مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى قناة الجزيرة، والتي نُشرت بالشراكة مع صحفية الغارديان آنذاك، إذ تأكدت الأخيرة من دقة الوثائق من مصادر مستقلة، ومن مشاركين سابقين في المحادثات، ومصادر دبلوماسية واستخباراتية مختلفة أكدت جميعها دقة الوثائق [111] قبل نشرها.

وتعتبر الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطات المسؤولة، هي أكثر الأدلة قوة في إثبات الوقائع والأحداث ما لم يثبت تزويرها. وتعتبر الصورة طبق

[110] تحقيق «المبضع القاتل» انظر الرابط: https://arij.net/deadly_scalpel/

[111] The story behind the Palestine papers, The Guardian: https://www.theguardian.com/world/2011/jan/23/story-behind-leaked-palestine-papers

الأصل منتجة كالأصل؛ ما لم يثبت عدم صحتها [112].

وهذا المبدأ القانوني يسري على العمل الاستقصائي، إذ أن الأدلة التي يقبلها الصحفي لا تقل من حيث الإنتاجية والقوة عن الأدلة التي يقبلها المحقق القانوني أو القضاء، خاصة أن الكثير من التحقيقات الاستقصائية تصل إلى المحاكم إما لإنصاف الضحايا والمهمشين، وملاحقة الفاسدين الذين ورد ذكرهم في التحقيق، وإما لمقاضاة الصحفي. فإذا كانت أدلته المستخدمة غير منتجة وضعيفة وقع الصحفي في ورطة قانونية.

إن التأكد من الأوراق والأدلة الكتابية ضروري جدّا، يتم عبر تقييمها من حيث الشكل، والهيئة، والمضمون، والتواريخ، وأختام الصادر والوارد، والخط، والتوقيعات، والشعار، والنسخ المذيلة في أسفل الوثيقة، في حال وجودها.

فقد تكون هذه مفتقرة إلى الدقة كما المصادر البشرية، وربما تكون مزوَّرة، أو صادرة عن شخص ليس له علاقة، أو تكون مصادر كاذبة [113]، وعلى الصحفي أن يُخضعها إلى أدوات التحقق؛ بغية استخدامها بدقة.

فإذا كانت الوثيقة عبارة عن رسالة رسمية فهناك مرسِل ومستقبِل، وهناك نسخة أُرسلت للاطلاع، ذكر فيها أسماء ومناصب الأشخاص المرسَلة إليهم. وبذلك يستطيع الصحفي التواصل معهم وعرض الوثيقة عليهم، والتأكد من سلامة شكلها ومضمونها. كما

صفحة من تقرير الطب الشرعي الثلاثي الذي استند عليه تحقيق "المبضع القاتل"

[112] قانون البينات الأردني رقْم 30 لسنة 1952، تتشابه هذه النصوص في قانون البينات السوري لسنة 2014، وقانون الإثبات المصري لسنة 1999.

[113] المصدقة الكاذبة، هي ورقة رسمية تقدم إلى السلطات، يصدرها الموظف العام المختص نفسه أو لغيره من شأنها أن تجر لنفسه أو إلى غيره منفعة غير مشروعة، أو تلحق الضرر بمصالح أحد الناس، وفقًا للمادة 266، من قانون العقوبات الأردني، وهذا النص موجود في معظم التشريعات العربية.

يستطيع تقديم طلب للحصول على المعلومات إذا كانت غير مصنَّفة تحت بند سري للغاية، أو سرية، أو محدودة [114].

ففي حالات صراع النخب الحاكمة والأجنحة داخل الأنظمة، تخرج الكثير من الأوراق السليمة والصحيحة، وأخرى غير دقيقة. وللأسف يُستخدَم الصحفيون وقودًا في هذه الصراعات، فإذا كانت خاطئة ونشرت، تُدمّر المسيرة المهنية لناشرها.

أما التسريبات التي لا تتضمن وثائق، ويتم تفريغها رقميًّا، فإن معالجتها صحفيّا تتطلب الكثير من الدقة قبل الاعتماد عليها في التحقيقات، فقد يُنكر أو يُكذّب كل من ورد اسمه فيها، وقد تُرفع دعاوى قضائية على الصحفي ومؤسسته، لعدم تحريهما الدقة والموضوعية [115]. ففي الوثائق المفرغة رقميًّا دون وجود أصل لها، لا نعرف فيما إذا سقطت جُمل أو كلمات أثناء تفريغها، أو تمت إضافة أو حذف أجزاء منها. وهل هذه الأخطاء مقصودة أو لا، وهل هناك أخطاء في الأرقام، والتواريخ، والمبالغ، وتهجئة الأسماء، وغيرها.

في وثائق بنما، مثلا، تضمنت التسريبات وثائق، وجوازات سفر، ورسائل البريد الإلكتروني، وتوقيعات، وصور وغيرها كثير ما أكد دقتها، إضافة إلى إقرار شركة موساك "فونسيكا" أن الوثائق سربت نتيجة عملية قرصنة، وأقرت بصحتها [116]، وهذا يؤكد مصداقيتها، ويجعل منها حجة ثابتة، علاوة على اتخاذ مؤسسات رسمية إجراءات قانونية تؤكد سلامتها.

وهذا ينطبق أيضا على تسريبات بنك (HSBC) الشهيرة، التي أقرَّ البنك بصحتها بعد أن سرّبها أحد موظفيه السابقين لمصلحة الضرائب في فرنسا [117].

إلا أن هذا كلّه لا يُعفي الصحفيَّ من الفحص التقليدي وتدقيق كل وثيقة يستخدمها في إطار تحقيقه.

وتنقسم الأدلة الكتابية إلى عدة أقسام، وتختلف قوة كل منها كدليل إثبات:

• الأوراق التي تنظمها الحكومة وأجهزتها الرسمية، تكون منتجة من ناحية الإثبات ما دامت لم يثبت تزويرها، وتكون حجة على الكافة [118]، مثل جوازات السفر، شهادات الميلاد، الشهادات الجامعية والمدرسية، الاتفاقيات الموقعة مع الدولة، الكتب والمراسلات الرسمية، جميع ما يصدر في الجريدة الرسمية، ما لم يتم إلغاؤه أو تصحيحه، الأوراق التي ينظمها أصحابها ويصادق على صحتها الموظف الرسمي الذي مِن اختصاصه المصادقةُ عليها، وتكون تلك الأوراق حجة على الناس كافة، بما فيها من أفعال مادية ما لم يثبت تزويرها.

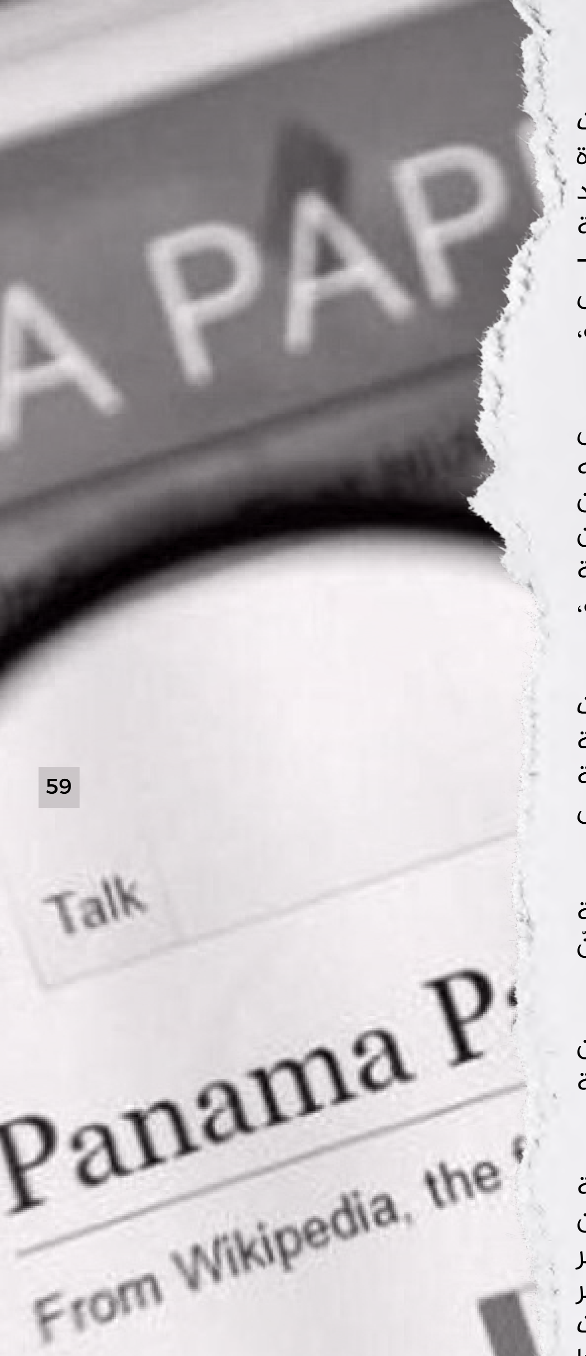
[114] قانون وثائق أسرار الدولة الأردني رقم 50 لسنة 1971.

[115] عدم تحري الدقة والموضوعية مخالفة يعاقب عليها قانون المطبوعات والنشر الأردني في المادة 45.

[116] وثائق بنما: شركة موساك فونسيكا تقول: إنها ضحية قرصنة إلكترونية، بي بي سي، 2016، انظر الرابط: https://bbc.in/35akak5

[117] The HSBC files: what we know so far, The Guardian: https://www.theguardian.com/news/2015/feb/11/the-hsbc-files-what-we-know-so-far

[118] قانون البينات الأردني رقم 30 لسنة 1952، وتعديلاته.



- الأوراق التي تنظمها المؤسسات والشركات وتكون مصادقة منها، وصادرة عن الموظف المسؤول فيها بحدود اختصاصه، تكون حجة على المؤسسة أو الشركة -ما لم يُطعن فيها بالتزوير- مثل: موازنات الشركات، وقرارات مجلس الإدارة، وغيرها من القرارات الإدارية، وسجلات الرواتب ...إلخ.

- الأوراق التي ينتجها الشخص الطبيعي، وتكون مصادقة منه بالتوقيع أو الختم أو البصمة، تكون حجة على منظِّمها -ما لم يُطعن فيها بالتزوير- وليس لها أي حجة على الآخرين؛ مثِّل: الرسائل الشخصية، والوصايا، والمذكّرات الشخصية.

- الأوراق التي تنتجها المؤسسات والأشخاص الطبيعيّون، ولم تكن مصدقة أو موقّعة، تُعامَل على أنها قرينة وليست دليلًا، ويؤخذ بها على سبيل الاستئناس، إذا دعمتها أدلةُ أخرى.

- رسائل البريد الإلكتروني تكون حجة على مُرسِلها فقط، ما لم يَثبت أنّ مرسلَها شخص آخر.

- رسائل البريد الإلكتروني الصادرة عن الحكومة، تكون منتجة من ناحية الإثبات [119]، ما لم يثبت تزويرها.

- قرارات المحاكم القطعية تعتبر حجة على الناس كافة بما فصلت به وعين الحقيقة، في حين أن القرارات غير القطعية، وملفات التحقيق، لا تعتبر دليلًا للإثبات، لأنه ربما تتضمن اعترافات انتُزعت بالقوة. لكن يمكن الاستئناس بها باعتبارها قرينة، إذا دعمتها أدلة أخرى.

[119] قانون البينات الأردني رقم 30 لسنة 1952، وتعديلاته.
120 المادة 198 من قانون العقوقبات الأردني وتعديلاته رقم 16 لسنة 1960

• مَحاضر مجالس النواب، والبلديات، والهيئات المحلية، وهيئات الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، والشركات المساهمة العامة، تعتبر منتجة من ناحية إثبات ما قيل في الجلسة، حتى لو كانت ذمًّا [120]، والقرارات التي اتُّخذت، وكيف جرت الجلسة.

التجربة الشخصية

التجربة الشخصية هي قيام الصحفي بفعل ما يسمح له القانون بالقيام به، كسائر الناس، دون إخفاء هويته، بغية فحص الالتزام بالقانون، والكشف عن أخطاءٍ وانتهاكات تقع بسبب النظام (السيستم) أو الأشخاص المسؤولين فيه، مثل أن يشتري الصحفي بطاقةَ هاتف مدفوعةً مسبقًا، ويتأكد بنفسه من أن شركات الاتصالات تحتسب سعر الدقيقة بشكل سليم كما تعلن، أو أن يذهب لتجربة الألعاب التي تتطلب ارتداء ملابس حماية خاصة، ويكتشف أن دائرة الألعاب لا تكترث بسلامة اللاعبين، وتسمح باللعب دون ارتداء تلك الملابس.

تعتبر التجربة الشخصية من أكثر أدلة الإثبات أهمية، خاصة في التحقيقات التي تتطلب فحصًا دقيقًا لإجراءات قانونية أو معاملات رسمية روتينية. فشاهد العيان -مثلًا- مهما كان قدرته على سرد الوقائع، إلا أن هناك إجراءات دقيقة ومعقدة من الناحية القانونية والإجرائية ربما لا يأخذ لها بالًا، لكن الصحفي ينبغي أن يكون على دراية بها ويفحصها بناءً على بحث دقيق، قد يدفعه -بالإضافة إلى ما سبق- إلى حد التخفي للحصول على المعلومات.

في هذا السياق، أنجزت الصحفية مجدولين علان تحقيقًا حول هشاشة قانون حق الحصول على المعلومات في الأردن، وعدم تطبيقه من قبل الحكومة وأذرعها، نشرته صحيفة العرب اليوم في عام 2010 [121].

فما كان أمامها إلا أن تجرّب بنفسها تقديم طلبات رسمية للدوائر الحكومية تطلب فيها المعلومات، وترصد عملية تقديم الطلب وتسليمه، وفق النموذج المُعَدّ، مرورًا باحتساب المُدَد القانونية للرد، وشكل الرد ومضمونه، وهل تم الالتزام بالقانون، ومِن ثَمّ تقديم الشكوى لدى مجلس المعلومات، ورفع دعوى قضائية على دائرة الأراضي والمساحة لعدم إجابة طلب المعلومات بخصوص بيع أراضٍ حكومية.

وقامت مجدولين بتوثيق الحقائق، وتثبيتها عبر تجربتها الشخصية ورصدها الدقيق لتعامل الحكومة مع القانون، وإظهار ثغراته وهشاشة تطبيقه.

وفي تحقيق "مطلوب فتاة" [122] الذي كشف عن إعلانات مضللة تستدرج فتيات للعمل في الدعارة في عام 2014، أراد فريق التحقيق فحص كيفية تسلل الإعلانات المبهَمة والمضلِّلة إلى الصحف الإعلانية، وما مدى رقابة الصحف على هذه العملية.

[120] المادة 198 من قانون العقوبات الأردني وتعديلاته رقم 16 لسنة 1960.

[121] تحقيق «هشاشة قانون الحصول على المعلومات واستهتار الحكومة في التعامل معه»، انظر الرابط:
https://bit.ly/3lYAhHg

[122] تحقيق «مطلوب فتاة»، انظر الرابط:
https://bit.ly/3jSu9Pi



فذهب الفريق إلى صحيفتين، وطلب نشْر إعلانات مضللة ومبهمة تطلب فتيات للعمل. لم يطلب موظفو الصحف أيَّ وثائق شخصية للمعلِنين أو الجهة صاحبة الإعلان للتأكد من صدقها ودقتها، وبعد نشر التحقيق أصدرت الحكومة قرارات جديدة تتضمن إجراءات نشر الإعلانات في الصحف والتأكد من المعلنين.

ربما يسأل البعض ما الفرق بين التجربة الشخصية، والتخفي (العمل السري) المشار إليه سابقا. في التخفي يبدل الصحفي هويته، ويدخل مكانا يصعب الدخول إليه والعمل فيه إلا بإخفاء هُويته، وانتحال صفة أخرى مناسبة، لأن الصحفي لا يستطيع إثبات التحقيق بغير هذه الطريقة، ولو كُشف الأمر أنه صحفي فلن يحصل على المعلومات التي يبحث عنها. وهذا ما سنشرحه في الجزء الخاص بالتخفي من هذا الدليل.

في حين أن التجربة الشخصية لا يبدّل فيها الصحفي هُوِيّتَه، إنما يمارس التجربة كأي شخص طبيعي يحق له ذلك، ولا يؤثر كشف هويته في العمل ولا يعرّضه للخطر، فهو في نهاية المطاف مستفيد من الخدمة كأيّ زبون، أما العمل السري فإنه يخضع لشروط متعددة، أكثر تعقيدًا من التجربة الشخصية.

ويجب على الصحفي أن يفكر بعمق وهدوء قبل الإقدام على استخدام التجربة الشخصية، والتأكد من نجاعة استخدامها، والقيمة المضافة لها في التحقيق. والتأكد أيضا من أنها تسهم في كشف الحقيقة وإثبات الفرَضية، بحيث لا تكون مُقْحَمَةً دون تبرير [123].

ويشترط في التجربة الشخصية:

- عدم التخفي والعمل السري.
- أن يقوم الصحفي بالتجربة أو العمل كالشخص العادي، ليكشف كيف يعمل النظام (السيستم)، وما هي مشكلاته، ففي حال كان يريد فحص خدمات الحكومة يجب أن يجرب هذه الخدمة كأيّ واحدٍ من متلقّيها، شريطة أن يسمح له القانون بذلك.
- تكرار التجربة للتأكد أن المشكلة لا تتعلق بالموظف الذي يقدّم الخدمة، بل في النظام نفسِه.
- أن يقوم ببحث معمق ودقيق قبل القيام بالتجربة، ويعرف القوانين والتعليمات والإجراءات ذات الصلة.
- ألّا ينكر هُويته الصحفية إذا طُلب منه التعريف بشخصه.
- ألّا يتطوع بكشف هُويته الصحفية من تلقاء نفسه؛ لأن ذلك ربما يؤثر في التجربة سلبًا.
- أن يحرص على التعامل كأي شخص آخر.
- أن يتعامل بحذر ولا يلفت الانتباه.
- أن يوثّق ما قام به، كالحصول على الفواتير، البطاقات، التذاكر، ويلتقط الصور والفيديوهات، أو يدوّن ما حدث معه بدقة حال الانتهاء من التجربة، وتكرارها.

[123] أبو يوسف، إيناس، وآخرون، دليل الصحافة الاستقصائية من أجل التنمية، فريدريش إيبرت، 2016، ص 68.

التحليل المخبري

يلجأ الصحفي الاستقصائي إلى التحليل المخبري للتأكد من انتهاكات لا يمكن إثباتُها بالوسائل السابقة. ويعتبر التحليل المخبري العلمي والدقيق دليلًا قويًّا ودامغًا، خاصة أنّ مَن أنتجه طرفٌ محايد ومتخصص ومعتمد. ورغم أنه مكلِف وشاقٌّ، ويحتاج إلى حرص ودقة، إلا أنه يشد من عضد التحقيقً، ويجعل منه حجة.

استخدمت شبكة الجزيرة التحليل المخبري في تحقيقها الاستقصائي الشهير "ماذا قتل عرفات؟"[124]، والذي كشف بعد تحليل مقتنيات الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مختبر سويسري عن وجود مستويات عالية من مادة البولونيوم المشِعّ والسامّ، وهذا ما أدى إلى استخراج جثة عرفات وتحليل عيّنات منها في مختبرات في فرنسا وروسيا وسويسرا.

ويستخدم التحليل المخبري في التحقيقات ذات العلاقة بالقتل والاعتداء على حياة الإنسان، والاعتداءات الجنسية، وكذلك في سلامة الأغذية، والمياه، والمزروعات، وتحقيقات حماية المستهلك، ومطابقة الالتزام بالمواصفات في الطرق والمُعَدّات الكهربائية وألعاب الأطفال وغيرها.

وتحتاج هذه الوسيلة دراسة متأنية وعالية الحرفية. في تحقيق "ماذا قتل عرفات؟"، ساعد فريق التحقيق أسرة عرفات نفسها التي كانت قد احتفظت بمقتنياته ومتعلقاته وتضمنت شَعْرًا، وبُقع بول على ملابسه. ولولا أن الصحفي استطاع إقناع سهى عرفات أرملة الراحل، لَمَا كان هناك تحقيق استقصائي رفيع.

إن الصحفي الذي يرغب في إنجاز تحقيقات تعتمد على التحليل المخبري، يلزمه أن يكون مطلعًا علْميًّا على ماهية التحليل، وعلى معرفةٍ بالمواصفات القياسية والمرجعية، ولا بأس من استشارة الخبراء والمتخصصين في ذلك. كما يتطلب منه وضع منهجية دقيقة وسليمة، حتى لا يتم التشكيك في النتائج ومدى مصداقيتها. لذلك يجب عليه اعتماد المختبرات المرموقة، والمعتمدة فنيًّا وعلميًّا لدى الحكومات وأجهزتها.

ولا تعتبر نتائج التحليل -وحدها- تحقيقًا استقصائيًّا، فهناك جهدُ آخر للوصول إلى الخلفية والسياق، وإلى معنى نتيجة التحليل من الناحية العلمية، وأثرها في الضحايا، علاوةً على ربط التحليل ونتائجه بهؤلاء الضحايا.

[124] التحقيق التلفزيوني «ماذا قتل عرفات؟»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=mtPi5InvFKk

في تحقيق الجزيرة كان لا بد من التأكد في البداية من الحمض النووي لعرفات، ومطابقته مع شعره المتبقّي في القبعة، وكذلك في بقايا البول على لباسه الداخلي، ومِن ثَمَّ البحث عن المواد الكيميائية السامّة، والبيولوجية، ومِن ثمّ النووية؛ للوصول إلى نتائج. وهذه عملية شاقة ومُكلِّفة، لكنها تستحقّ.

في تحقيقات سلامة الغذاء أو الدواء أو المياه وغيرها، يتطلب الأمر دراسة آلية تبدأ بسحب العينات بطريقة علمية وفنيّة. وربما يستعين الصحفي في ذلك بفنّيٍّ متخصص يسحب العينات بدلًا منه ويوثّق ذلك بالفيديو.

كما يتطلب منه توثيق عملية الشراء، والذهاب إلى المختبَر وتسليم العيّنات، وكذلك شرحِ نتائجها للجمهور بطريقة سهلة، بعيدًا عن التعقيد ليعرف أثرها فيه. وربما يحتاج التحقيق فحْصَ أكثر من عيّنة لنفس النوع على فتراتٍ مُتباعِدَةٍ ليكشف أنّ عملية التلوُّث، مثلًا، ليست حالة معزولة، بل هي جزء من حالة عامة منتظمة ومستمرة. وهذا ما تم في التحقيق الذي نشرته مجلة "حبر" بعنوان: "الأردنيون يأكلون ذُرة معدَّلة جينيًّا بفعل تحايُل تجارٍ وصمْت الحكومة" [125].



مشهد من فيلم "ماذا قتل عرفات؟"

[125] تحقيق الذرة المعدلة جينيًا، انظر الرابط: https://arij.net/corn/

الخبرة الفنية

في كثير من التحقيقات لا يستطيع الصحفي الوصول إلى أدلة منتِجة للإثبات في تحقيقه الاستقصائي بسبب طبيعة الموضوع، ولا يكون أمامه إلا اللجوء إلى الخبرة الفنية.

فإذا كان الصحفي يعمل على تحقيق حول تزوير أوراق رسمية، مثلا، أو شهادات علمية لمسؤول، أو تواقيع، فإنه حتما سيذهب إلى خبير فنّي معتمَد لفحص الأوراق والتوقيع ومقارنتها والتأكد منها، أو من الحادث بدقة.

تستخدم الخبرة الفنية أيضًا في مجال تقدير أسعار العقارات، وفي تحقيقات الثراء غير المشروع، والفساد المالي؛ فالصحفي يصطحب المقدِّر المعتمَد في المحاكم ولدى الجهات الحكومية إلى العقار المراد تقديره، ويُطْلِعُه على تفاصيله ومكانه، ويكتب تقرير الخبرة. ثم يذهب الصحفي إلى خبيرَين آخرين مستلقين، ويكرر الإجراء ذاته، حتى تكون نتائج التحقيق محايدة ومستقلة.

وتُستخدم الخبرة في مطابقة المواصفات الهندسية، مثل ثخانة الجدار (سُمكه)، وطوله، والشكل الخارجي، وهكذا.

وعلى الصحفي أن يختار أفضل الخبراء المعتمدين لدى المحاكم والأجهزة الرسمية، مع التأكد من مصداقيتهم. وعند انتهاء الخبير من عمله، يتوجب عليه كتابة تقريره الفني الخاص بالمهمة، وأن يكون موقَّعًا باسمه ومختوما بختم مكتبه ما أمكن ذلك، وبالتالي تصبح هذه الأوراق حُجّة ومنتِجة. وفي حال كان التحقيق تلفزيونيًا، فيُجري حوارا تلفزيونيًا مع الخبير إضافة لما سبق.

في التحقيق التلفزيوني "الإعدام خارج القانون" [126] الذي بثته شبكة الجزيرة، وكشف عن تصفية الأجهزة الأمنية المصرية لتسعة قادة بارزين في جماعة الإخوان المسلمين أثناء وجودهم في شقة بمدينة 6 أكتوبر، زعمت وزارة الداخلية حينها أن عملية التصفية تمت بعد وقوع اشتباكات مسلحة بين القتلى والقوات الأمنية. لكن التحقيق أثبت عدم وجود اشتباك، وأن عملية القتل كانت متعمدة، بعد اعتقالهم، وإطلاق النار عليهم من مسافة قصيرة جدًا.

إن إثبات عدم وجود اشتباك مسلح بين القتلى ورجال الأمن، وكذلك قتلهم بشكل متعمد، يحتاج بالضرورة إلى خبرة فنية من الطب الشرعي، يفحص بها مداخل الأعيرة النارية ومخارجها في أجسام القتلى، ومدى قرب القتيل من السلاح. فمثلًا إذا كان مَدخل العيار الناري من خلف القتيل فهذا يعنِي أنه لم يكن في وضعية هجوم مثلًا، لأن المُهاجِم يصاب (عادة) من الأمام، خاصة أن القوة الأمنية كانت على الأرض، والقتلى في الطابق العلوي من المبنى.

لذا لجأ مُعِدّو التحقيق إلى مجموعة مستقلة من الأطباء الشرعيين، مثل

[126] التحقيق التلفزيوني «إعدام خارج القانون»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=2qkID_ZQdUk

بروفيسور تسـنيم كورود، رئيس قسم الطب الشرعي في جامعة إسطنبول، والطبيب الشرعي العراقي عبد الناصر الكيلاني، والخبير الأمني مازن السامرائي، وغيرهم.

ودَحَضَ الخبراءُ روايةَ الأجهزة الأمنية بطريقة علميّة وتِقْنِيّة؛ فأحدُ المَجْنيِّ عليهم كان يستند إلى جانب باب الغرفة، ولو كان يحمل السلاح ويهاجم، لكان وجهه إلى الأمام، ولَكان سوف يسدد البندقية إلى الباب باتجاه مَن يدخل، وليس العكس.

وكما هو الشأن بالنسبة للتحليل المخبري، فالخبرة الفنية -وحدَها- لا تنتج تحقيقًا استقصائيًّا، بل هي جزء من عملية إثبات الفعل (الحدث) في التحقيق، ولا بد من الوصول إلى سياق صحيح، وخلفية سليمة، وسماع شهادات المصادر، وكذلك البحث عن أدلة كتابية ما أمكن، لتعزيز هذه الخبرة.

مشهد من فيلم "إعدام خارج القانون"

التخفي

التخفـي في الصِّحافة الاسـتقصائية هو العمل السـري دون كشـف الهُوية الصحفيـة للصحفـي، ويعتبـر تقليدًا قديمًـا في التحقيقـات الصحفيـة، إذْ تخفَّـتِ الصحفيـة إليزابيـث جين كوكركران عام 1887 تحت اسم مستعار، وتظاهـرت بأنها مريضة عقليًا، وقضت 10 أيام في مصحّة نفسية للنساء في نيويورك لفضح إساءة معاملة المرضى داخـل المصحة. وأصبـح التخفي بعد ذلك وسيلة لإثبات الأدلة في الصحافة الاسـتقصائية في الولايـات المتحدة الأمريكية [127].

وفي أوروبـا، تخفّـى الصحفي جونتر والـراف كعامـل في مصنـع، لكشـف ظـروف العمل التـي تواجـه العمالة المهاجرة في ألمانيا [128].

وفي العالـم العربي، تخفت الصحفية حنـان خندقجـي كمتدربـة في دور رعايـة المعوَّقين في تحقيقها "خلف جـدران الصمت" [129] الـذي تم بثه على شاشة بي بي سي بالتعاون مع شبكة أريج، وكشفت عن سوء معاملة الأطفال المعوقيـن في دور الرعايـة الأردنية، وأدى إلى تحرك مَلَكي وتشـكيل لجنة رفيعة المستوى لمعالجة المشكلة.

كما تخفى الصحفي مصعب الشوابكة في زي طالب ثانويـة عامة عام 2012، بعد أن سـجل رسـميًّا طالبًا للدراسـة الخاصة، وتقدم للامتحانات مع الطلبة، وكشف عملية تسريب ممنهج لأسئلة أهـم امتحان وطني أردني [130]، وسـوقًا سوداء لبيع الأسئلة والإجابات.

كما تخفّـى الصحفي محمد أبو الغيط على منصـات التواصل الاجتماعي عبر إنشـاء حسـابات وهمية لشـخصيات ترغـب في شـراء أسـلحة في اليمن، لتسـاعده في تتبع المستخدم الأخير لتلك الأسلحة. وكشف في تحقيق بُثَّ على شاشة "دويتشه فيله" عن أسلحة غربية اشـترتها السـعودية والإمارات وانتهـى بها المطاف في أيدي فصائل مقاتِلة في اليمن بصورة غير قانونية [131].

في الأمثلة الأربعة السـابقة، لم يَخدع الصحفيون أيًّا من الشـخصيات الواردة في تحقيقاتهـم، أو يُوقعوا بهم في الفَـخّ؛ لأنّ نصْبَ الفخ يُوقع الشـخص في أخطـاء لم يرتكبْها مـن قبلُ في حياته، تحت إغراءات المال أو السـلطة أو التهديـد، ما يجعـل الفعلَ الذي تم الكشـف عنـه غيـرَ دقيـق، وغير ذي صلـة بخرق النظام العام بشـكلٍ دائم ومستمر، ويكون الصحفي بذلك جانَبَ الدقة والموضوعية.

بالرغـم من أن هناك خيطـا رفيعا بين الصحافة السـرية ونصْب الكمين، إلا أن الصحافة السرية ليست شكلا من أشكال الإيقاع بالناس. فعندما ينصب الصحفي

---

[127] Školkay, Andrej, Undercover Investigative Journalism and Money-Laundering, 2017, p 5.

[128] المصدر السابق، ص 10.

[129] التحقيق التلفزيوني «خلف جدران الصمت»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=SzVgAitXWdI

[130] تحقيق «التوجيهي حاكم ظالم» على تلفزيون رؤيا، انظر الرابط: https://bit.ly/322EVvY، انظر أيضا، التحقيق على موقع شبكة أريج:
https://arij.net/investigation/التسيب-والتسريب-ينسفان-عدالة-امتحان/

[131] تحقيق المستخدم الأخير، انظر الرابط: https://bit.ly/2R0ACLG

كميناً لشخص ما؛ يكون قد حرضه بطريقة غير مباشرة على ارتكاب الخطأ. ولولا الكمين لما ارتكب هذا الشخص ذلك الخطأ، كالتهديد أو تقديم الوعود أو الإكراه، أو الاستفادة من علاقة ما[132].

فمثلًا إذا كان الصحفي يُعِدُّ تحقيقًا عن الرشوة في دائرة حكومية، ويتخفى في ثوب مُراجِع ويعرض مبلغ 1000 دولار على موظف راتبه 200 دولار لإنجاز معاملة بسيطة، ويصور ذلك الموظفَ سرِّيًا ويقول: "هناك رشوة"، مع احتمال أن يكون الموظف يتلقى رشوة لأول مرة في حياته، فهذا هو "الفخ"؛ لأن الصحفي استخدم المركز المالي المنخفض للموظف، وحَثَّه على أن يكون فاسدًا، من خلال تقديم أموال يعرف -على الأرجح- أنه لن يُقاوِمَها بسبب وضعه المالي[133].

إن العمل المتخفي في الصحافة الاستقصائية يكون هو الطلْقة الأخيرة في يد الصحفي لإثبات تحقيقه الاستقصائي، ويأتي بعد فشل الصحفي في إثبات التحقيق بكل الطرائق الأخرى، مع ضرورة توثيقه لكل المحاولات.

ويُؤخَذ على التخفي -أو العمل الصحفي السري- أنه يتناقض مع قيم الشفافية، والصدق، وحماية حقوق الإنسان في الخصوصية، وفي الظهور في وسائل الإعلام من عدمه.

لذا؛ على الصحفي أن يُعْلم الجمهورَ لماذا استخدم العمل السري، وأن يقول الحقيقة دائمًا، لكن لا بأس في استثناءات محددة؛ كأن يقول الحقيقة بعد الحصول عليها[134]، ولكن عليه أن يكون شفّافًا في أعماله، خاصة عندما يكون التحقيق مثيرًا للجدل، وله تأثير على المدى البعيد[135].



مشهد من تحقيق "خلف جدران الصمت"

[132] Anas, Anas, undercover guide for investigative reporters, fair reporters, 2014, p 5.

[133] المصدر السابق، ص 5.

[134] لي، سيو، الكذب لقول الحقيقة، الصحفيون والسياق الاجتماعي للخداع، جامعة نانيانغ التكنولوجية، سنغافورة، 2010، ص 2.

[135] Anas, ibid, p 11.

لهذه الأسباب، لا يكون استخدام التخفي اعتباطيًا، أو بغرض الإثارة وإيهام الجمهور بأن الصحفي يكشف أمرا خطيرا، بل ضمن شروط محددة ودقيقة، تراعي الجوانب القانونية والأخلاقية، والسلامة المهنية للصحفي وفريقه. وأحيانا تكون بعض التحقيقات محفوفة بالمخاطر أكثر من غيرها، وفي بعض الحالات قد تُودي بحياة الصحفي، لذلك يَعْمِدُ إلى العمل السري أو التخفي، وهو قرارٌ يجب اتخاذُه بعد دراسته بشكلٍ جيد، وتعليل سبب اللجوء إليه لإنتاج التَّحقيق [136].

ويشترط للعمل السري أو المتخفي أن تتوفَّر فيه الشروط التالية مجتمعةً:

• أن تكون المعلومات المراد الكشف عنها مهمةً للجمهور، وتخدم الصالحَ العام، وأن يوازن بين الضرر والصالح العام، مثل فضح مخالفات جسيمة، وأخطاء دائمة ومتكررة ومستمرة. ويهدف استخدام التخفي إلى كبح سوء المعاملة، واستغلال السلطة، واستشراء الفساد، وإلى إنصاف الضعفاء والعزل، وتحقيق العدالة وتساوي الفرص، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

• أن يكون هو الوسيلة الأخيرة في يد الصحفي للحصول على المعلومات، بعد استنفاد كل الطرق المهنية والأخلاقية المتاحة للحصول على المعلومات وتوثيقها بدقة.

• أن يوثّق الصحفيُّ جميع محاولات الحصول على المعلومات بطرائق مهنية ومشروعة؛ إذ يمكن أن تساعده في حال تعرضه للمساءلة القضائية، كما أنها مهمة لتقديمها للمحرر المسؤول الذي يجب أن يدرس العمل ويوافق عليه.

• ألا ينتحل صفة رسمية، كصفة موظف خدمة عامة [137] سواء أكانت مدنية أم عسكرية، أو يرتدي علانية، ودون حق- زيًّا رسميًّا خاصًّا بإحدى الوظائف العامّة؛ لأن هذه جرائم تعاقب عليها معظم قوانين البلدان العربية؛ صونًا للوظيفة العامة.

وعليه لا يستطيع الصحفي الذي يغطّي موضوعًا في المستشفى أن ينتحل صفة طبيب، بينما يستطيع أن يتظاهر بأنه مريض أو مرافِق لمريض، أو زائر عادي.

ففي تحقيق "أسرّة سوداء" [138] الذي كشف عن استغلال أطباء ومستشفيات للمرضى في القطاع الطبي الأردني الخاص، تخفّى الصحفي كسائق تاكسي، وهنا لا توجد جريمة، لأن سائق التاكسي ليس موظفًا عامًّا.

• يجب ألا تكون قصة التمويه كمينًا، لذا يجب دراسة الخطة بشكل جيد، وأن تكون نتيجة بحث موضوعي ودقيق وواقعي، بحيث لا يُوْقِع الصحفيُّ الشخصَ المستهدف في الفخ، تحت إغراءات المال والسلطة، والتهديد أو الوعيد، أو الإكراه أو الوعود المثيرة.

[136] Školkay, Andrej, Undercover Investigative Journalism and Money-Laundering, 2017 p 10.

[137] المادة 202 من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960، وهذا التجريم منصوص عليه في المادتين 391، و392 في قانون العقوبات اللبناني وتعديلاته، وكذلك في البند العاشر من قانون العقوبات المصري من المادة 155 وحتى 159، وكذلك في فلسطين وسوريا والعراق.

[138] تحقيق «أسرة سوداء»، انظر الرابط: http://tinyurl.com/y6ey34w9

• يجب أن يأخذ الصحفي موافقة مديره المباشر، بعد بيان أسباب اللجوء إلى ذلك الخيار، وعلى المدير أن يمارس صلاحيته في فحص ذلك بمهنية.

• أن تكون هناك خطة طوارئ وسلامة في حال تم إلقاء القبض على الفريق أو تعرضهم للخطر. وفي هذه الحالة يتم التواصل مع فريق الطوارئ في المؤسسة، وعدم الكذب في إخفاء الهُوية الصحفية، لأن ذلك يوفر حماية أكثر في هذه الحالة، وهذا ما أسهم مثلا في حماية الصحفي يسري فودة في تحقيق "العبور إلى المجهول"، عندما عَبَرَ الحدود من سوريا إلى العراق مع مهرِّبين في أعقاب الغزو الأمريكي، ألقي القبض عليه من قبل قوات الأمن السورية [139].

• يجب استشارة محام متخصص في قضايا الإعلام والنشر أثناء الإعداد لخطة التمويه والعمل السري لمعرفة المشكلات القانونية المتعلقة بالنشر، والعمل السري، وانتحال الصفات، خاصة أن القوانين تختلف من بلدٍ إلى آخر. وعلى الصحفي أن يحدد -مع مستشاره القانوني- الأضرارَ المتوقعة في حال حصل نزاع قضائي، وكذلك معرفة الدفاعات المحتملة [140].

• أن يخبر الصحفي جمهوره في مادته الصحفية، بأنه عمل بشكل سري، وذلك بكل شفافية وصدْق، وأن يعلل لهم ذلك.

• يجب منح فرصة للشخص أو المؤسسة التي تأثرت من العمل السري وإعطائها حق الرد، مع ضرورة أخذ احتياطات السلامة والأمان، واختيار الطريقة المناسبة لذلك، حتى يكون التحقيق عادلًا ومنصفًا.

[139] انظر: فودة، يسري، «في طريق الأذى من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش».

[140] Anas, ibid, p 12.

استخدام التسجيل السري

في الغالب، يرتبط استخدام التسجيل السري (الكاميرا / الصوت) باستخدام التخفي والعمل السري، لكن يمكن زرع أجهزة تسجيل سرية دون أن يكون هناك عمل صحفي سري. كما يمكن التصوير السري من طرف ثالث دون تدخل الصحفي. وفي جميع الحالات هناك شروط لاستخدام التسجيل السري؛ بحيث يُعتَدّ به دليلا للإثبات.

في تحقيق "خادمات للبيع" الذي بثته بي بي سي عربي في عام 2019، وكشف عن سوق سوداء لبيع وشراء عاملات منازل بشكل غير شرعي عبر تطبيقات إلكترونية متاحة في متجري آبل وغوغل، استخدم الصحفيان الكاميرا السرية في توثيق محادثاتهما مع 57 مستخدمًا للتطبيقات يرغبون في بيع عاملات منازلهم، إضافة إلى زيارة أكثر من عشرة أشخاص يعرضونهنّ للبيع.[141]

كما استخدم تحقيق شبكة الجزيرة، الكاميرا السرية في توثيق تحقيق "دبلوماسية للبيع" الذي كشف عن بيع جوازات السفر الدبلوماسية في جزر الكاريبي لبعض المجرمين والأثرياء مقابل رَشاوى مالية، لمساعدة الطبقة الحاكمة في البقاء في السلطة وتمويل حملاتهم الانتخابية.[142]

في هذه التحقيقات لم يكن أمام الصحفيين من طريقة لإثبات فرَضياتهم بأدلة قوية ومقبولة إلا استخدام التصوير السري لأكثر من حالة لأعمال غير قانونية، ما يؤكد أنها ظاهرة واضحة وليس حالة وحيدة معزولة. كما أن استخدامها يأتي كطلْقة أخيرة بيد الصحفي لإثبات تحقيقه بعد استنفاد جميع الطرائق الأخرى.

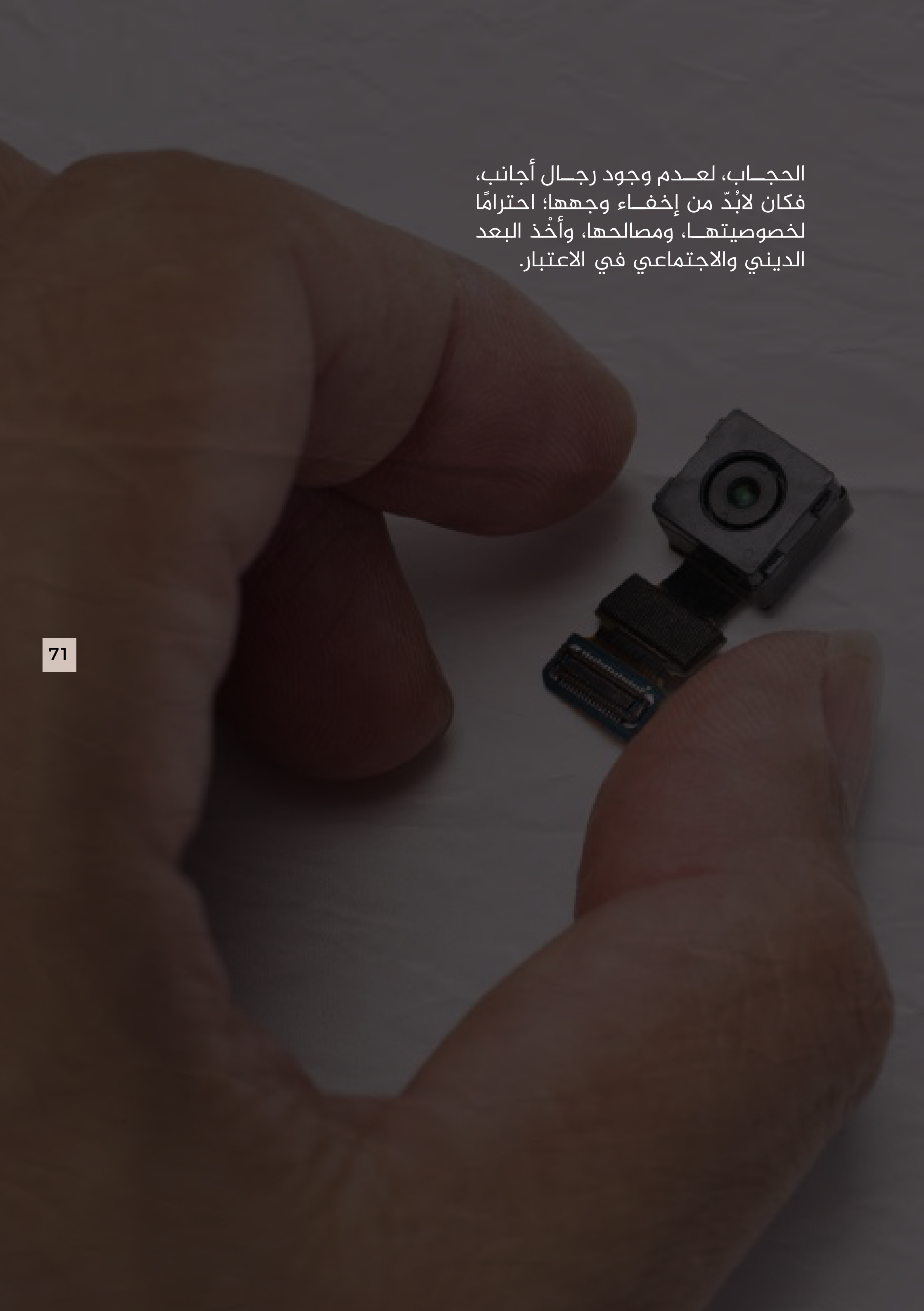
إن التسجيل السري ينطوي على الملاحظات ذاتها المتعلقة بغياب الصدق والشفافية، وبالخداع، لكن ما يحكم استخدام الحيل والأكاذيب في السعي وراء الحقيقة هو الموازنة بين الأضرار التي يمكن أن تحصل لبعض الأفراد والمؤسسات مقابل خدمة الصالح العام.

ويحتاج استخدام الكاميرا السرية إلى تدريب ومهارة، وكذلك فريق عمل مهني جسور ومتناغم، ويحافظ على سرية العمل. ويتوجب على الصحفيين في الوقت ذاته الحفاظ على أخلاقيات المهنة أثناء استخدامها، وعدم تعريض المصادر للخطر.

ففي تحقيق "خلف جدران الصمت" تم تظليل صورة إحدى المعلمات في دار رعاية المعاقين -رغم ضرْبها للأطفال- مقابل كشف وجوه المعلمات الأخريات، والسبب أن تلك المعلمة ترتدي الحجاب الشرعي خارج الدار، وفي أثناء عملها في الدار تنزع

[141] التحقيق التلفزيوني «خادمات للبيع»، انظر الرابط: https://bbc.in/2QZ2hfJ

[142] التحقيق التلفزيوني «دبلوماسية للبيع»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=mH8PksRjn4w



الحجــاب، لعــدم وجود رجــال أجانب، فكان لابُدّ من إخفــاء وجهها؛ احترامًا لخصوصيتهــا، ومصالحها، وأَخْذ البعد الديني والاجتماعي في الاعتبار.

يشترط في استخدام التسجيل السري تحقيق الشروط التالية مجتمعة:

• أن يكون الضرر الناتج عن حجب المعلومات التي سيتم كشفها من خلال التسجيل السري، يفوق أيَّ ضرر ناتج عن استخدام التسجيل السري.

• أن يكون الصحفي استنفد جميع الطرائق الأخرى للحصولٍ على المعلومات المطلوبة؛ فمثلًا إذا كان الصحفي يعمل على موضوع انتهاكات في دور رعاية الأيتام أو المعوَّقين أو دور المسنين أو غيرها والتي يوجد فيها كاميرات مراقبة، يجب أن يحاول الحصول على تسجيلات الكاميرات إما عن طريق استخدام قانون ضمان الحصول على المعلومات أو بطريقة شخصية أو من خلال مصدر سري في المنزل أو بأي طريقة مهنية وقانونية أخرى. فإذا كانت الانتهاكات موجودة ومسجَّلة وغير محذوفة، ومتاحة، فإن ما يمكن الحصول عليه عن طريق التسجيلات أفضل بكثير من التخفي والتسجيل السري.

• أن يكشف التحقيق عن فشل كبير ومستمر ودائم في النظام، وعن أخطاء جسيمة في مستويات صناعة القرار، ما يسمح باستمرار انتهاك حقوق الإنسان والضعفاء والمهمشين، وغياب سيادة القانون والعدالة.

• ألا يكون التسجيل السري في مكان خاص محميّ بالقانون، كالمنازل، إذ تنص دساتير الدول العربية على حُرمة المنازل وعدم دخولها إلا بالكيفية المنصوص عليها في القانون[143]. كما تنص على صون الحياة الخاصة، وحرمة الاعتداء على الحرية الشخصية[144]. إلا أنه لابد هنا من التفريق بين الشخصية العامة والشخصية العادية، وموازنة فعل كل منهما في حياة الناس، وأثره في الوظيفة العامة التي يشغلها.

• أن يكون الصحفي ومديره دَرَسا استخدام التسجيل السري، أسبابه ومبرراته، المهنية الأخلاقية، وأن يأخذ الصحفي موافقة مدير التحرير المسؤول.

• أن يكون الصحفي قد استشار محاميا متخصصا، في قضايا النشر والإعلام، لمعرفة الجوانب القانونية في عملية التصوير والمسموح بها والممنوع أيضا، خاصة مع تطور القوانين واختلافها بين البلدان.

• أن يضع خطة طوارئ في حال تم إلقاء القبض عليه، أو انكشف أمره.

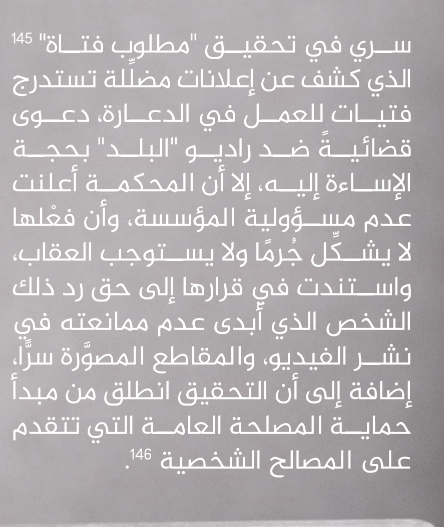
• أن يعرض الصحفي -قبل النشر/البث- ما تم تسجيله على الأشخاص والمؤسسات المقصودة بالتسجيل، لمنحهم حق الرد بناء على ما تم تصويره، ما دام كان ذلك ممكنًا وآمنًا. قد يستصعب بعض الصحفيين القيام بذلك، لكن هذه الحركة قد تكون طوق النجاة في حال تم رفع دعاوى قضائية ضد الصحفي بخصوص التسجيل السري.

فقد رَفَعَ شخصٌ، ظهر في تسجيل

---

[143] المادة 10 من الدستور الأردني، وهي موجود في صيغ مشابهة في جميع الدساتير العربية.

[144] المادة 7 من الدستور الأردني.



سري في تحقيق "مطلوب فتاة" [145] الذي كشف عن إعلانات مضلّلة تستدرج فتيات للعمل في الدعارة، دعوى قضائيةً ضد راديو "البلد" بحجة الإساءة إليه، إلا أن المحكمة أعلنت عدم مسؤولية المؤسسة، وأن فعْلها لا يشكِّل جُرمًا ولا يستوجب العقاب، واستندت في قرارها إلى حق رد ذلك الشخص الذي أبدى عدم ممانعته في نشر الفيديو، والمقاطع المصوَّرة سرًّا، إضافة إلى أن التحقيق انطلق من مبدأ حماية المصلحة العامة التي تتقدم على المصالح الشخصية [146].

[145] تحقيق «مطلوب فتاة»، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Bw2C0pPVU5s&t=2s

[146] قرار محكمة بداية جزاء - جنح عمان رقم 3223 لسنة 2017.

المسوحات الميدانية

تستخدم المسوح الميدانية والاستبيانات في الأبحاث العلمية أكثر من استخدامها في الصحافة الاستقصائية، لكن التحقيقات الاستقصائية تستوعب هذا الأسلوب العلمي والبحثي، ويكون ضروريًّا في بعض التحقيقات لِما يوفره من أدوات قياس، تعتمد الدقة والموضوعية والمنهج العلمي، فتكون نتائج هذه التحقيقات أفضلَ للمجتمع والجمهور وصانع القرار الراغب في حل المشكلات وإحداث التغيير.

جوهر عمل الصحافة الاستقصائية هو البحث، والمسح الميداني هو البحث عن بيانات أولية وجمْعُها وَفْق منهجية موحَّدة من مجتمع محدَّد بِناء على فرَضية وأسئلة معينة، ومِن ثَمَّ تحليل تلك البيانات إحصائيًّا وفق الأصول العلمية المتبعة.

وبما أنَّ العمل الاستقصائي عملٌ تشارُكيّ وجماعي؛ يستطيع الصحفيُّ الاستقصائي الجيد -الذي يمكن اعتباره في الواقعِ باحثا رفيع المستوى- الاستعانةَ بفريق من الصحفيين والباحثين، لوضع منهجية المسح، وجمع المعلومات وتحليلها من خلال البرامج الإحصائية مثل Spss (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

في بنغلادش مثلا استعان صحفيّون بشركة أبحاث لتطوير منهجية تحقيق استقصائي. كان الفريق الصحفي متشكِّكا في البداية في الخلط بين أساليب الاستقصاء التقليدية وإجراء المسوح الميدانية، لكنْ تم تطوير منهجية يُجري فيها الصحفيون مقابلات ميدانية معمَّقة، ويجمعون الصور والوثائق، كما يفعلون في التحقيقات الأخرى. وكان على كل صحفي أن يسأل المستجوَبين أسئلةً معينة ومتَّفق عليها وفق المَنهجية، وبعدها يتم إدراج جميع الإجابات في جدول بيانات لتحليلها إحصائيًّا.[147]

لم يكن مسموحا للصحفي إجراء مقابلة مع مَن يشاء، فقد كانت هناك عيّنة من المستجوَبين تم اختيارها عشوائيًّا، رغم أن ما يكون عشوائيا في الصحافة قد لا يكون عشوائيًا في منهجية المسح. وقابَل الصحفيون 400 حالة من أصل نحو 7500 حالة هي حجم المجتمع المعنيّ.

وكشف التحقيق في النهاية عن فساد كبير في برنامج السلامة الاجتماعية المخصَّص للأمهات الفقيرات. وأظهرت البيانات أن 96٪ من المستفيدات من البرنامج يأخذن دعما لا يستحققنه خلافًا للمعايير، ووجدوا أن مسؤولي الحكومة كانوا يختارون المستفيدات إما عن طريق الواسطة والمحسوبية، أو عن طريق قبض الرشاوى.[148]

هذا التحقيق الاستقصائي استمر عامًا كاملًا واشتغل عليه 18 صحفيا، وأظهر نتائج يصعب التشكيك في صحتها أو

[147] Chowdhury, Miraj, How They Did It: Making a Story Too Big to Ignore by Using Surveys, https://bit.ly/2ZbzcSY

[148] المصدر السابق.

دقتها إلا بأســاليب ومستندات علمية، ما أحدث جدلًا أدى إلى التزام السلطات المحليــة بإصـلاح برنامــج الســلامة الاجتماعي [149].

وفي الأردن، نشــرت جريدة "الغد" في عام 2012 تحقيقًا كشَفَ تحوُّل مشاريع التخــرج الجامعية إلى صَفَقات تجارية، في مكاتــبٍ يشــرف عليهــا أســاتذة جامعيون. وأُجري لهذا الغرض استبانة علميــة محكّمــة لصالــح التحقيــق، توصّلــت إلى أن 60٪ مــن الطلبة الذي أجابوا على الاســتبانة قدّموا مشاريع تخرُّج ليست من إعدادهم [150].

وقد زاوَجَ الصحفيــون في التحقيقين الســابقين بيــن المســح الميدانــي والأساليب الأخرى؛ مثل تقاطع الروايات وشــهادات المصادر الأولية، واستخدام الأدلة الكتابية.

وفي التحقيق الأخير تخفّى الصحفي واشترى بحثًا جامعيًا لغايات التخرُّج من مكتب أبحاث يُديره أستاذ جامعي. وهو ما أكد أن المزاوَجة بين هذه الأســاليب تضفي على التحقيقات الاستقصائية قوة ومصداقية.

[149] المصدر السابق.

[150] تحقيق «مشاريع التخرج الجامعية تتحول إلى صفقات تصل حدود الجريمة»، انظر الرابط: https://bit.ly/35aZZ5J

حشْد المصادر

يستخدم بعض الصحفيين في تحقيقاتهم الاستقصائية عملية جمع البيانات من خلال الاستعانة بالجمهور. ففي تحقيق صحيفة بوسطن جلوب، الذي كشف القناع عن التحرش الجنسي في الكنائس الكاثوليكية في بوسطن، استخدم الفريق الصحفي -بعد نشر التحقيق الرئيسي- أسلوبَ جمْع المعلومات من خلال جمهور الصحيفة بالتعاون مع الإذاعات المحلية هناك، ما سمح للكثير من الضحايا بتقديم معلومات ووثائق للصحيفة، وهو ما ساعد الفريق الصحفي على متابعة القصة، وجعلها حيّةً لأطول مدّة ممكنة.

وفي ظل التطور الرقْمي المتسارع، أصبح استخدام حشد المصادر أكثر سهولة وأمانا، ولكن أكثر خطورة أيضًا؛ لأن البيانات القادمة من تطوُّع الجمهور تحتاج إلى تدقيق وتمحيص أكبر قبل اعتمادها.

استطاعت "بيلينغكات" [151] حشد 60 مصدرًا -عبر منصات التواصل الاجتماعي- للكشف عن مكانِ مُتَّهم فارٍّ من الشرطة الهولندية، عبر تتبُّع صور وفيديوهات كان ينشرها على إنستغرام متحدّيًا الشرطة التي استطاعت بفضل هذه الجهود القبض عليه، وتقديمه للعدالة لمحاكمته بتُهَم قتل شخصين بإطلاق النار عليهما، وسرقة 175 ألف يورو [152].

ويتطلب حشد المصادر علاقةً متينة بين الصحفي وجمهوره أساسُها الثقة [153] التي تقوم على استقلالية الصحفي ومهنيته وخدمته للصالح العام.

وقد استطاع موقع "ساعدني لأتقصّى" -باستخدام حشد المصادر- إنجازَ تحقيقات استقصائية مهمة جدا [154]. وسنأتي على ذكر تفاصيل أكثر في الفصل اللاحق.

---

[151] مجموعة دولية مستقلة من الباحثين والمحققين والصحفيين المواطنين الذين يستخدمون المصادر المفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي في إنتاج تحقيقيات استقصائية مستقلة، انظر الرابط: https://www.bellingcat.com/about

[152] Ess, Henk, A Red Camaro, an Orange Garbage Can and White Magnolias: Crowdsourcing a Convict on Instagram: https://gijn.org/15/05/2019/a-red-camaro-an-orange-garbage-can-and-white-magnolias-crowdsourcing-a-convict-on-instagram/

[153] مصطفى، عمر، الصحافة الاستقصائية في عصر السوشيال ميديا، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، انظر الرابط: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/304

[154] المصدر السابق.


יזכור
GR
GE

الفصل الثامن:
الصِّحافة الاستقصائية في العصر الرَّقْميّ

صحافة البيانات

كيف يستفيد الصحفي الاستقصائي من صحافة البيانات؟

أحد تعريفات الصحافة الاستقصائية -وَفْقًا لدليل اليونيسكو للتحقيقات الصحفية- يقول: إنها تقوم على كشف الحقائق حول قضايا تهم الرأي العام، تحاول جهة ما أو سلطة أن تخفيها بتقصد أو بغير تقصد، ما يؤدي إلى ضياع الحقيقة [155].

وفقاً لهذا التعريف، فإن البيانات واستخراج القصص منها، يعدّ أحد أبرز ممارسات الصحافة الاستقصائية، وتعدّ البيانات -تبعًا لهذا الاعتبار- المادة الخام التي يجول الصحفي بها لكشف الغموض واللَّبْس وحلّ عُقدة الصراع داخل قصته.

توجد مساحة مشتركة بين الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات وتتمثل بشكل رئيس في "البحث المعمّق" حول المعلومات وتنقيحها من الشوائب، كالأخبار الزائفة أو البيانات المضللة.

ومن هنا، تلعب "البيانات" دورًا مهمًّا في مراحل الاستقصاء المختلفة، بما في ذلك الجزء المتعلق بطريقة عرضها داخل القصة. لذا لابد من الإقرار سلفًا بأهمية البيانات داخل القصة، وفي هذا الجانب أيضًا، يجب التمييز بين "البيانات" و"الحقائق"، فالبيانات لا تعني بالضرورة الحقائق. وثمة تحيُّزات في فرْز البيانات؛ والصحفيون في حاجة إلى اختبار البيانات وإيجاد الصلة والعلاقة بينها وبين الحدث الذي يتم التقصي عنه.

مع بداية العمل على التحقيق، يجب على الصحفي أن يعلم أن قصته تحتاج بالأساس إلى عملية بحث في البيانات المتاحة المتعلقة بالقصة -سواء كانت رسمية أم غير رسمية- للإجابة عن أكبر قدر من الأسئلة الأولية لديه، ومِن ثَمّ الانتقال إلى تحديد الأسئلة مجهولة الإجابة، ومِن ثَمّ وضع الفرَضيات والسير في الاحتمالات المختلفة لإيجاد الأجوبة.

القصة الاستقصائية تبدأ من عملية بحث في البيانات بالأساس، وهنا الأمر سيتطلب من الصحفي آليةً لجمع البيانات، وتوثيقها بأوزانها الصحيحةَ داخل القصة، وطرائق عرضها، وهذا ما توفّره بالأساس "صحافة البيانات".

---

[155] هنتر، مارك، مرجع سابق، ص 17.

ودورهـا في التحقيق سـيكون جعل الإشكاليات التي تواجه الصحفي داخل قصته قابلةً للقياس عبر تحويل الأشياء والعناصـر مِـن "كَيْفٍ" إلى "كَـمٍّ" قابل للقياس، مما يوضح المشكلة بالنسبةً للقارئ بشـكل أكبر، فضـلا عن القيمة المضافة لأية معلومة جديدة يتحصل عليهـا الصحفي من مصـادر خاصة، أو يسـتخلصها من بيانات مهملة تتعلق بقصته.

المرحلة الأولى: **البحث عن المصادر**

فيما يلـي، مراحل العمـل على قصة استقصائية مدفوعة بالبيانات:

1- سـيكون عليـك متابعـة مصـادر البيانـات المفتوحة المتعلقة بمجالك الصحفي لتكون على اطّلاع -أولاً بأول- على مواعيد نشرها أو إتاحتها بالطرق القانونية، بالإضافة إلى مصادر البيانات الخاصـة التـي تأتي إلـى الصحفي أو المؤسسة وتخضع للتدقيق.

ومـن الأمثلـة على مصـادر البيانـات المفتوحـة: (تقاريـر البنـك الدولـي الدوريـة - منظمة الصحـة العالمية - منظمة الأغذية والزراعة "فاو" - التقارير الإحصائية الحكومية السنوية - مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة).

تمكنك وسائط مثل Gapminder وGoogle Public Data Explorer من جمع بعض هذه البيانات.

ويمكـن للصحفييـن المهتمين بالتحقيقات البيئية الوصول إلى بيانـات معينة من المؤسسـات ذات الصلـة محليـة كانـت أم دوليـة، مثـل موقـع هيئـة المسـح الجيولوجـي الأميركية، أو بيانـات خاصـة بالتحقيقات الصحيـة والتي يقدمهـا موقع clinicaltrials.gov الـذي يحتوي على سـجلات لبيانـات تجـارب سـريرية، وكذلـك بالنسـبة إلى التحقيقات الرياضية حيث يمكن الاسـتفادة من سـجلات الاتحاد الدولي لكرة القدم المتاحة على موقع الفيفا.

المرحلة الثانية:
معالجة البيانات

2- ستعمل على معالجة البيانات المرتبطة بالقصة من خلال برامج لإدارة قواعد البيانات؛ مثل:

- برنامج إكسل (Excel) لجدولة البيانات.
- برنامج أوبن ريفاين (OpenRefine) للتنقيح.
- جداول (Fusion Tables) للتحقق من البيانات.
- نظام ماي إس كيو إل (MySQL) لإدارة قواعد البيانات.
- برامج قواعد بيانات Access و Solr.

أثناء تنقيح كميات البيانات الضخمة، تستطيع القيام بتحليل البيانات ومقارنتها عبر نطاق زمني أو جغرافي محدد، وهو ما قد يولد أبعاداً جديدة في قصتك كانت غير واضحة، أو ربما يخلق قصصاً جديدة تماماً كلما تعمقت في استخلاص البيانات.

تقنيات وأساليب مساهمة جديدة عبر صحافة البيانات تساعدك في عملك الاستقصائي:

- تحليل بيانات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بحسابات الفاعلين وأصحاب النفوذ، وهو ما يساعد على استخراج الخيوط والوصول إلى معلومات من مصادر غير تقليدية (تغريدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن حادث بعينه قبل سنوات بعيدة من وصوله للسلطة).
- تحليل انطباعات الجماهير في قضايا الرأي العام.
- الوصول إلى قواعد البيانات التاريخية المتعلقة بالقصة قيد الاستقصاء، حيث يمكن الاستنباط من تاريخ الأحداث، ديناميكيات للتفسير في المشكلات الحاضرة (تاريخ حدوث جفاف في بلد ما فقيرٍ مائيًّا).
- الوصول للبعد الجغرافي في القصة (أماكن حدوث الهجمات المسلحة في بلد ما كمثال) أو تحديد الموقع الجغرافي الذي التقطت فيه صورة أو مقطع فيديو عبر أدوات معينة، تستطيع استرداد بياناتٍ تم حذفها من شبكة الإنترنت، مثل موقع Internet Archive، وخاصية Wayback Machine.

أمثلة:



- نجحت صحيفة الغارديان البريطانية في العام 2011، عندما ضربت المملكةَ المتحدة موجةٌ من الشغب، في الإجابة عن تساؤلاتٍ؛ مثل: من يقف خلف عمليات السلب؟ كان ذلك بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد في مشروع مشترك عبر صحافة البيانات حمل اسم "قراءة أحداث الشغب"، وخرج على شكل دراسة مستندة إلى البيانات حول أسباب ونتائج أعمال الشغب في أغسطس/آب 2011.



- مشروع "أوراق بنما" الذي تجاوزت البيانات المسرَّبة الذي اعتمد عليها 2٫6 تيرابايت من المعطيات و 11٫5 مليون وثيقة تمتد من أعوام 1977 إلى 2015، متعلقة بقرابة 214 ألف كيانٍ، وقد سهَّل المشروع البحث في قواعد البيانات هذه (الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين).



- مشروع "أوراق الجنة" على شاكلة مشروع "أوراق بنما" حصلت صحيفة "سودويتش تسايتونغ" الألمانية على مجموعة وثائق مالية مسربة (حوالي 13٫4 مليون وثيقة) حول كيفية استثمار أثرياء العالم لأموالهم (الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين).



المرحلة الثالثة: التحليل

بعد جمع البيانات وتنقيحها، يمكن أن يستخدم الصحفي الاستقصائي مناهج تحليلية مختلفة؛ منها:

1- التحليل الوصفي: يجيب على: ماذا؟ مَن؟ كيف؟ وأين؟ ومتى؟

2- التحليل التشخيصي: لماذا وقع الحدث؟

3- مناهج متقدمة تتعلق بالتنبؤ والسيناريوهات المقبلة.

مثال ناجح للتطبيق: مشروع جنرالات الذهب (موقع نون بوست)



المرحلة الرابعة: إعداد التحقيق المدفوع بالبيانات

لدى الشروع في بناء القصة وكتابتها، يمكن للصحفي استخدام وسائط عرض مرئية تمكّنه من عرض تحقيقه في صيغة أكثر سهولة، ومن هذه الوسائط:

- الرسومات البيانية
- رسوم Infographics
- الخرائط التفاعلية

وهنا يمكن ذكر أدواتٍ؛ مثل: Tableau Public و Many Eyes التي تمكّن الصحفيَّ من عرض بيانات قصته بصريًّا بطرائق متنوعة، أو الأدوات Geocommons وGoogle Fusion Tables التي يمكن للصحفي استخدامها في إنتاج خرائط باستخدام إحداثيات خطوط الطول والعرض.

حفظ البيانات والوثائق

بعض البرامج أو المخازن الإلكترونية التي يمكن استخدامها لحفظ البيانات:

غوغل درايف: يرتبط بالبريد الإلكتروني الخاص بك، ويمكن استخدامه كذاكرة إلكترونية لحفظ المعلومات. كما يتيح لك العمل عليه مباشرة، سواء من خلال برامج غوغل دوك وغوغل شيت (إكسل).

Xperia™ Companion قم بتنزيل هذا البرنامج للنسخ الاحتياطي للبيانات الخاصة بك، بحيث يضمن لك تنزيل الملفات من جهاز لآخر وتخزينها بشكل آمن.

دروب بوكس (الخدمات السحابية): استعن بهذا البرنامج وقم بإنشاء حساب لحفظ ملفاتك داخله، ويمكنك بعد ذلك الوصول إلى ملفاتك من أي مكان في العالم.

وقد وضع معهد الجزيرة للإعلام دليل صحافة البيانات [156] يتضمن خطوات مفصلة في هذا الصدد.

[156] دليل صحافة البيانات، معهد الجزيرة للإعلام. انظر الرابط:
https://bit.ly/3ihZ3Ah

التحقق من المصادر المفتوحة للصحافة الاستقصائية

قد تبدو الأساليب التقليدية في الصحافة الاستقصائية أكثر نجاعة في كشف الحقائق المستعصية، لكن تطور تقنيات جمْع الأخبار من المصادر المفتوحة والمحتوى الذي ينتجه المستخدمون باتت تلعب دورا مهما في الصحافة الاستقصائية.

في عام 2018 أجرت بي بي سي [157] تحقيقا في الكاميرون أثبتت من خلاله تورط قوات حكومية بارتكاب جرائم حرب ضد مدنيين؛ خلافا لما كان معتقدا.

التحقيق استغرق أشهرا من البحث واستند إلى مقطع فيديو التُقط بكاميرا هاتف محمول وانتشر على شبكات التواصل الاجتماعي يُظهِر مسلَّحِين يقتادون امرأتين وطفلين ويعدمونهم جميعا.

تم التثبُّت من صحة مقطع الفيديو وتحليله بشكل علمي، والتعرف على هُوية المسلحين، وجهة عملهم، ونوعية ومصدر الأسلحة التي يستخدمونها.

وباستخدام خرائط غوغل ومطابقتها للمواقع التي ارتُكبت فيها الجريمة، نجح فريق العمل بإنجاز التحقيق الذي يُثْبت أن قوات حكومية نفذت عملية الإعدام وليس جماعة "بوكو حرام"، ووقع في الكاميرون وليس في مالي كما كان يعتقد. وسيتم في جزء لاحق من الدليل التطرق لبعض تفاصيل هذه الحادثة والأدوات الرَّقْمية التي استُخدمت في التحقيق.

وفي السودان تمكنت بي بي سي [158] من جمع ومراجعة أكثر من 300 فيديو لنشطاء على الأرض، وأعادت من خلالها بناء المشهد الذي يثبت تورط قوات الدعم السريع في التصدي بالرصاص الحي لمتظاهرين في السودان في يونيو 2019. في كلا الحالتين، لم يعتمد الصحفيون على الأدوات التقليدية، أو على طواقمهم على الأرض أثناء العمل الاستقصائي. مشاهد الفيديو المتدفقة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ثم التثبت من صحتها بالاستفادة من تقنياتِ التحقق من الأخبار الآنية، كانت العاملَ الحاسم في التحقيق والاستقصاء.

بداية عملية التحقق من الأخبار الزائفة ارتبطت بالأخبار الآنية؛ كالصورة المفبرَكة أو الفيديو المُجْتَزأ من سياقه وسواهما، لكنّ تطور هذه التقنيات وآلية توظيفها فتح المجال لنمط جديد من الصحافة الاستقصائية يعتمد على المصادر المفتوحة. ويمكن الدمج بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة في تنفيذ مشاريع استقصائية.

في هذا الدليل نستعرض أهم الأدوات الرَّقْمية التي تساعد الصحفي على

[157] Cameroon: Anatomy of a Killing - Documentary - BBC Africa Eye: https://www.youtube.com/watch?v=XbnLkc6r3yc

[158] Sudan›s Livestream Massacre - Documentary - BBC Africa Eye: https://www.youtube.com/watch?v=dR56qxM4kHA

الوصول إلى الأشخاص لأغراض صحفية، والحصول على معلومات عن الشركات، وتتبُّع أبرز التحركات العالمية، والعثور على مقاطع الفيديو والتحقق منها، واستخدام الخرائط في التحقيقات الصحفية، والعثور على المعلومات على منصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى بعض الأدوات الخاصة بالصحفيين لضمان أمن المعلومات والاتصال. ويمكن التعرف على الكثير من الأدوات في كتاب "البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة" [159] الذي أصدره معهد الجزيرة للإعلام، و"دليل التحقق للصحافة الاستقصائية" [160] الذي ترجمه إلى العربية معهد الجزيرة بالتعاون مع مركز الصحافة الأوروبي.

[159] مرعي، منتصر، وآخرون، البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة. الدوحة، قطر: معهد الجزيرة للإعلام، 2017.

[160] سيلفرمان، كريغ، دليل التحقق للصحافة الاستقصائية، الدوحة، قطر: مركز الصحافة الأوروبي، نقله للعربية مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، 2016.

البحث عن الأشخاص على الإنترنت

(PiPl) https://pipl.com

pipl

محــرك بحــث للعثــور على معلومات عن أشــخاص والتعرف على هوياتهم على شــبكة الإنترنت. يشتمل الموقع على قاعــدة بيانات خاصة به وتحتوي معلومات عن أكثر من 3 مليارات شخص. ويمكن الاســتعلام عن أي شــخص عبر الموقــع بســهولة تامــة، عبــر إدخال الاســم وموقعه إذا كان متوفراً، لتظهر نتائج البحث وتتضمــن معلومات عنه، وتفاصيــل عن الموقــع، وتاريخ العمل، والأشــخاص الذين يرتبطــون بعلاقات معه وغيــر ذلك كثير مــن المعلومات. وقــد تم بناء قاعدة بيانات هذا الموقع عبر ســحب بيانات ضخمة من شــبكة الإنترنــت وتنســيقها من أجــل توفير معلومات عن عدد ضخم من الأشخاص.

**(PeoplefindThor)
https://www.peoplefindthor.dk**

PeoplefindThor

تسهّل هذه الأداة القيام بعمليات بحث معقدة للعثور على حسابات أشخاص على منصة فيسبوك، حيث توفر عدداً مــن الفلاتــر التــي يمكن مــن خلالها تضييق نطــاق البحث. وتســهّل هذه الأداة مثلاً العثور على شــخصين عاشا معاً في مدينة واحدة، في وقت واحد.

PeoplefindThor

أو عملا في شـركة واحـدة في فترة محددة. ومـا يميّز هذه الأداة هو توفير إمكانية العثور على روابط بين الناس، بما يتيـح التوصل إلى مصـادر جديدة في القصص الصحفية الاستقصائية.

البحث عن الشركات على الإنترنت

(OpenCorporates)
https://opencorporates.com

opencorporates

قد يكون العثـور على معلومات حول الشركات وكبار المسؤولين فيها عملية صعبـة وتسـتغرق الكثير مـن الوقت، خاصـة إذا كانت الشـركة ضخمة ولها مكاتب حول العالم. لكـن هذا الموقع يجعل البحث عن المعلومات المتعلقة بالشركات أكثر سهولة.

تشـتمل قاعـدة البيانـات التي يقوم عليهـا الموقـع، على معلومـات عن أكثـر مـن 165 مليون شـركة وأكثر من 200 مليـون من المسـؤولين في هذه الشـركات. ويمكن إجراء عمليات بحث عامـة على الموقـع أو تضييق نطاق البحـث حسـب الدولـة. ولأن الموقع يقوم بعمليات البحـث عبر النطاقات المختلفة، فإن ذلك يسهّل العثور على الشـركات المرتبطـة بعضهـا ببعض، إضافـة إلـى البحث عن كل الشـركات التي ترتبط بمدير تنفيذي معين.

(Investigative Dashboard)
https://investigativedashboard.org



إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة أكثر تخصصاً في التحقيق الاستقصائي، فيجب أن تكون هذه المنصة هي الوجهة الأولى للصحفي. فإلى جانب قاعدة البيانات الضخمة التي تشتمل على ملايين السجلات من تحقيقات سابقة وتسريبات ومصادر عامة، فإن هذه المنصة التابعة لمشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP)، توفر أيضاً إمكانية التواصل مع عدد من الخبراء في مجالات متعددة ومن مناطق مختلفة حول العالم، لمساعدته في تحقيقه الاستقصائي، وكل ذلك بشكل مجاني.

خدمات التعقّب

(HRL Lookups)
https://www.hlr-lookups.com



يبسط هذا الموقع عملية العثور على معلومات خاصة بهواتف محمولة معينة، وذلك لأنه عبارة عن سجل عالمي لكافة أجهزة الهاتف المحمولة التابعة لشركات التزويد بخدمات المحمول. ويتم العمل على إدارة هذا السجل بحيث يعرف مشغلو شبكات الإنترنت مكان وجود الهاتف عند الحاجة لإعادة تحويل مكالمة هاتفية أو رسالة. لكن بالإمكان استخدام هذا السجل من أجل التوصل إلى معلومات عن هاتف محمول معين أو أكثر. وعند البحث على هذا الموقع، يمكن الحصول على معلومات مختلفة، مثل



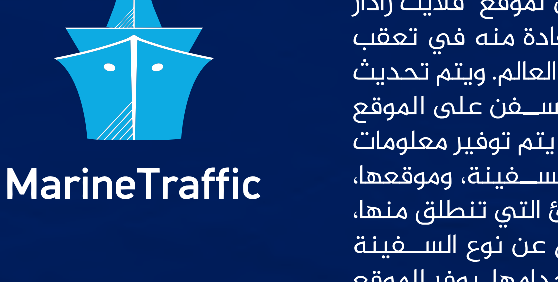
اسم الشـبكة التي يتصل بها الهاتف، وما إذا كان رقْم الهاتـف قد نقل إلى مزود خدمة جديد، أو إذا كان يستخدم خدمة التجـوال الدولي، وغير ذلك من المعلومـات. كما يمكّـنُ الموقع من مراقبـة عـدد من الهواتـف في وقت واحد مـع إمكانية تلقـي تنبيه عند انتقال الهاتف الذي تم اختيار مراقبته من دولـة إلى أخـرى، أو عنـد القيام بتغيير الشـبكة عليه، وهي أمور في غايـة الأهمية في بعـض التحقيقات الاستقصائية.



(Flight Radar 2)
https://www.flightradar24.com

هـو أحـد المواقع التي تقـدم خدمة تعقـب حركـة الطائـرات والرحـلات الجويـة. ويعتمـد هـذا الموقع على بيانـات المطـارات والبيانـات التـي توفرها شـبكة واسعة من المتطوعين من أجـل تقديم خدمـة تعقب حركة الطيـران بشـكل متزامـن. ويمكـن للصحفي الاسـتقصائي الاستفادة من هذه الخدمـة للتوصل إلـى معلومات عن رحـلات جويّة انطلقـت أو وصلت من مطار معيّن، إضافة إلى تتبع مسـار الرحلة، والاطلاع على بيانات تسـجيل الطائـرة والخطوط الجويـة التي تتبع لها وغير ذلك من المعلومات.

(Marine Traffic)
https://www.marinetraffic.com



هو الرديف البحــري لموقع "فلايت رادار 24"، ويمكن الاستفادة منه في تعقب حركة السفن حول العالم. ويتم تحديث البيانات الخاصة بالســفن على الموقع بشكل متزامن. كما يتم توفير معلومات محدثة عن حالة الســفينة، وموقعها، ووجهتها، والموانئ التي تنطلق منها، إضافة إلى تفاصيل عن نوع الســفينة والغرض من اســتخدامها. يوفر الموقع معلومات مفصلة، كما يمكن الاستفادة من نطاق أوســع من الخدمات المتاحة حصرياً للمشتركين فيه.

(Track-trace)
https://www.track-trace.com/container



لا شك أن تعقب الطائرات والسفن مفيد مــن أوجه عديدة، لكــن الحصول على معلومــات أوفى عن حاويات الشــحن والبيانــات المتعلقــة بها، من شــأنه أن يوفــر صورة أكثــر وضوحاً للصحفي الاســتقصائي. وهــذا الموقع يســاعد على تعقــب ومتابعة حركــة حاويات الشــحن حــول العالم، عبر اســتخدام الرقْم التعريفي الــذي يجب أن تحمله كلّ حاوية، والذي يعني معرفة الجهة المالكــة للحاويــة، ووجهتهــا، ومكان انطلاقها وغيرها من المعلومات.

Youtube Video Finder

(Youtube Video Finder)
http://youtube.github.io/geo-search-tool/search.html

قـــد يصعب أحياناً العثـــور على مقطع فيديـــو من منطقة مـــا أو وقت محدد، وهذا ما تساعد هذه الأداة على تجاوزه. إذ يمكن اســـتخدامها للبحث عن كلمة رئيســـة، وتحديـــد المـــكان والحـــدود القصوى بعيداً عـــن النقطة الجغرافية المطلوبـــة. كما يمكـــن البحث بتحديد تاريـــخ بدايـــة ونهايـــة، وبذلـــك يمكن الوصـــول إلـــى مقاطـــع الفيديـــو التي تحقق المعايير المحددة في البحث.

AMNESTY INTERNATIONAL

Amnesty International
YouTube Data Viewer
https://citizenevidence.)
(/amnestyusa.org

تعد مقاطع الفيديـــو المفبركة اليوم واقعاً لا يمكـــن إنكاره، وقد يصعب في بعـــض الأحيـــان التحقق مـــن صحتها والتأكـــد مـــن محتواهـــا. في كثير من الأحيـــان، يتـــم إعـــداد الفيديوهـــات المفبركـــة عبر جمـــع مقاطع مختلفة وتركيبهـــا في مقطع واحـــد، ليدّعي ناشروه بعد ذلك أنه فيديو أصليّ. وقد يصعب تمييز الحقيقـــي من المفبرَك أحيانـــاً، ولكن هـــذه الأداة التي توفرها منظمـــة العفو الدولية تعد بتســـهيل هـــذه العملية، إذ لن يحتـــاج الصحفي الاســـتقصائي مـــن أجـــل التحقق من مقطع فيديو معين ســـوى اســـتخدام

رابط الفيديو في يوتيوب.

تقوم هذه الأداة بعد ذلك باستخلاص أكبر قدر من المعلومات مثل التاريخ الأصلي لإنتاج الفيديو. لكن الأهم من ذلك هو أن الأداة توفر للباحث عدداً من صور مقتطعة "ثمبنيل" من الفيديو يمكن استخدامها لإجراء "بحث عكسي" والتأكد إن كان قد سبق ظهورها في مقاطع فيديو أخرى.

منصات التواصل الاجتماعي

(Twlets)
http://www.twlets.com

Twlets

تُستخدم هذه الأداة البسيطة في تنزيل ما يحتاج الصحفيّ من بيانات على تويتر، وهي أداة يمكن إضافتها على متصفح كروم. وبمجرد تنصيب هذه الإضافة على المتصفح، سيكون بوسعه أثناء استخدام تويتر والذهاب إلى "بروفايل" أحد المستخدمين، الضغط على هذه الإضافة لتنزيل كافة تغريدات ذلك المستخدم. في النسخة المجانية من هذه الإضافة يقتصر عدد التغريدات التي يمكن تنزيلها على 3200 تغريدة، أو 50 ألف متابع، لكن هنالك خيارات مدفوعة إذا كان الصحفي يرغب بالمزيد. تسهّل هذه الأداة تنزيل كافة أشكال البيانات عن تويتر، من التغريدات أو الأصدقاء إلى الصور والقوائم وغيرها. وتُحفظ البيانات التي تم تنزيلها على شكل جدول بيانات "spreadsheet" أو ملف CSV، من أجل تسهيل تحليلها.

(IntelTechniques)
https://inteltechniques.com



موقع فريد في تعدّد وظائفه وفوائده للصحفي الاستقصائي، فهو ليس أداة واحدة، بل مجموعة من الأدوات الخاصة بالبحث السريع والفعال على شبكة الإنترنت. وتكمن قوة الأدوات في هذا الموقع في توفير إمكانية البحث في عشرات المصادر في وقت واحد. فبدلاً من البحث في فيسبوك، ثم في تويتر ولينكد إن وغيرها من المنصات، سيكون بوسع الصحفي البحث فيها جميعاً في وقت واحد. كما يمكّن الموقع من تضييق نطاق البحث عبر استخدام عدد من الفلاتر، كالاسم والموقع وأطراف الاتصال وغيرها الكثير. ويقوم الموقع بإجراء عمليات بحث معمقة في شبكة الإنترنت، ما يعني أنه يساعد في توفير معلومات من مواقع يصعب الوصول إليها عادة في عمليات البحث العاديّة.

الخرائط والأقمار الصناعية

(How Many People?)
http://sedac.ciesin.columbia.edu/mapping/popest/gpw-v4/

How Many People?

ليس لهذه الخدمة اسم رسمي تُعرف به، ولكنها مفيدة للغاية إذا كان الصحفي يرغب في العثور على معلومات محددة حول مكان معيّن في العالم، كعدد الناس الذي يقطنون فيه، ومساحة منطقة محددة، وغير ذلك من المعلومات الدقيقة.

فهذه الأداة خريطة مزودة ببيانات عن السكان، ويمكن عبر استخدام أدوات الرسم في الأداة تحديد المنطقة المطلوبة، والحصول على العدد التقديري للأشخاص الذين يسكنون ضمنها، إضافة إلى بيان مساحة المنطقة المحددة بالكيلومترات المربعة.

Map Checking

(Map Checking)
https://www.mapchecking.com

أداة رسم خرائط مصممة -خصيصاً- من أجل تقدير عدد الأشخاص الذين يمكن أن تَسَعُهم مساحة ما، وهذا أمر مفيد جداً من أجل تقدير عدد الأشخاص الذين شاركوا مثلاً في مسيرة أو مظاهرة أو حفل أو ما شابه. ومن السهل استخدام هذه الأداة رغم أنها باللغة الفرنسية، إذ لا تحتاج سوى تحديد المنطقة المطلوبة باستخدام المؤشّر، وسيظهر لك على الشريط الجانبي المساحة بالكيلومتر مربع والعدد التقريبي للأشخاص الذين يمكن أن تسعهم تلك المساحة. وهكذا يمكّن التعرفَ على حجم المشاركين في فعالية ما في المنطقة المطلوبة.

Terraserver

(Terraserver)
https://www.terraserver.com

تزداد أهمية صور الأقمار الصناعية في ميدان الصحافة الاستقصائية الرقْمية. ومع تزايد عدد الأقمار الصناعية التي توفر صوراً عالية الوضوح، فقد صار

من الأسـهل مراقبة وتعقب الأنشـطة التـي تحـدث على الأرض. وتعـد أداة Terraserver من أفضل الأدوات المتوفرة للصحفيين وغيرهم من المهتمين. هذه الخدمة ليسـت مجانية، ولكنها تقدّم صوراً عالية الجودة عبر الأقمار الصناعية يمكن أن تشـكل فرقاً كبيراً في العمل الصحفي الاستقصائي.

الخصوصية والأمن السيبراني

نظراً لوجود العديـد من الطرائق التي تسـمح بالوصول إلـى المعلومات عن الآخرين، فإنّه حريّ بالصحفيين حماية أنفسهم من أيّ تهديدات أو اختراقات محتمَلـة. وفيمـا يلي بعـض الأدوات التي يجدر بهم الاستعانة بها من أجل تحسـين إجراءات حماية خصوصيتهم ومعلوماتهم أثناء استخدام الشبكة.

(OnionShare)
https://onionshare.org



أداة بسـيطة لإرسـال المعلومات عبر شـبكة Tor، وهي شـبكة آمنة وتؤمّن مجهولية الاتصال أثناء استخدامها. بعد تنزيل الأداة وتنصيبها على الحاسـوب، سـيكون بإمكان الصحفي استخدامها لإرسال المعلومات المهمة التي يحرص على سريتها إلى شخص آخر، وذلك عبر رابط آمن يرسـله للطرف المسـتقبل، كـي يقـوم بتنزيـل المعلومـات عن طريق اسـتخدام الرابط على متصفح شـبكة Tor. وعند انتهاء عملية تنزيل المعلومات يصبـح الرابط غير فعال ولا يمكن لشخص آخر الاستفادة منه.

(LastPass)
https://www.lastpass.com

LastPass•••|

تعدّ أدوات إدارة رموز المرور السريّة الخاصة بالصحفي من أهم العمليّات لحماية معلوماته على الإنترنت. لكن باستخدام الأداة الملائمة سيكون بإمكانه استخدام رموز مرور بالغة التعقيد يصعب فكّها، ولن يكون مضطراً لحفظها كلها. إذ ستكون كافة رموز المرور الخاصة به مخزنة في هذه الأداة وسيحتاج إلى رمز مرور واحد للوصول إليها واستخدامها على حساباته. وهنالك العديد من الأدوات الخاصة بإدارة رموز المرور، ولا بأس من تجربة بعضها للوصول إلى الأداة الأنسب.

(Signal)
https://signal.org



هي خدمة لتبادل الرسائل بشكل آمن يمكن استخدامها على الحاسوب أو الهواتف المحمولة، ويجب أن تكون هذه الأداة أساسية في استراتيجية التواصل لدى المؤسسة التي يعمل بها الصحفي؛ من أجل ضمان عدم اعتراض الرسائل التي يتبادلها مع الآخرين من قبل طرف ثالث. التطبيق سهل الاستخدام ولا يختلف عن بقية تطبيقات الرسائل إلا من ناحية الاهتمام أكثر بمسألة خصوصية الرسائل.

(Outline)
https://www.getoutline.org

نظريــاً -علـى الأقــل- يــدرك معظــم النــاس ضــرورة اســتخدام شــبكة افتراضيــة خاصــة (VPN) لتحســين مســتوى أمن المعلومــات، وذلك على مستوى الأشــخاص والمؤسسات. لكن مــن الناحيــة العمليــة يجــد كثيرون صعوبة في اســتخدام هذه الشبكات الافتراضية والالتزام بتفعيلها. Outline هي أداة VPN توفرها إحدى الشــركات العديــدة التابعة لجوجل، من شــأنها أن تســهل إعداد الشــبكة الافتراضية الخاصة، وذلك للتواصل مع الزملاء في العمــل أو المصــادر أو المتعاونين في التحقيق الاستقصائي، وضمان أن يتم ذلــك في بيئة ســيبرانية آمنة. وتعد أداة Outline ملائمــة للاســتخدام مع خدمات سحابية مشهورة مثل Digital Ocean، ما يعني أنه لا يلزم توفر خادم خاص من أجل تفعيل شبكة افتراضية خاصة بالصحفي.

إن مــا تم اســتعراضه في هذا الفصل، هو جــردٌ لعــدد مــن أفضــل الأدوات الرقْميــة التــي يمكــن للصحفــي الاستقصائي الاستعانة بها. إلا أن هذه القائمة ليست حصريّة، فهنالك العديد مــن الأدوات الأخرى التــي من الممكن أن يكــون بعضها أفضــل لأداء المهمّة الاستقصائية.

وللاطــلاع على قائمة أكثر تفصيلاً من الأدوات الرقْميــة التــي يتــم تحديثها باســتمرار، يمكــن زيــارة موقــع Open Source Intelligence Framework ((https://osintframework.com)). كمــا يُنصح بزيارة مركز المصادر الرقْمية على الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية (https://helpdesk.gijn.org/)، للاطلاع على أحدث الأدوات والأساليب في عالم الصحافة الاستقصائية.

Outline

دراسة حالة:

في فيلم بي بي سـي الوثائقي الذي أشـرنا إليه سابقا (Cameroon: Anatomy of a Killing)، حقق الصحفيان أليوم ليروي وبن سـتريك في مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي في يوليو من العام 2018، يُظهر امرأتين وطفلين تقتادهـم مجموعة مسـلحة قيل إنهم جنود كاميرونيين، قبـل أن يطلقوا النار عليهم.

اسـتخدم المحققـان الأدوات الرقْميـة للتأكد من مكان وزمـان وقوع الحادث والمسـؤولين عـن عمليـات القتـل. وتظهر الصـورة أدنـاه اسـتخدام تِقْنية "ديجيتـال غلـوب" التي تؤمّـن تغطية رقْميـة دقيقة لكوكـب الأرض، حيث اسـتخدم المحققان هـذه التِّقْنيةَ لمقارنة شـكل المنطقة التـي وقع فيها الحـادث مع الجبال التـي أظهرها الفيديو، والتي أظهـرت بالفعل أن الحادث تم في شمال الكاميرون.



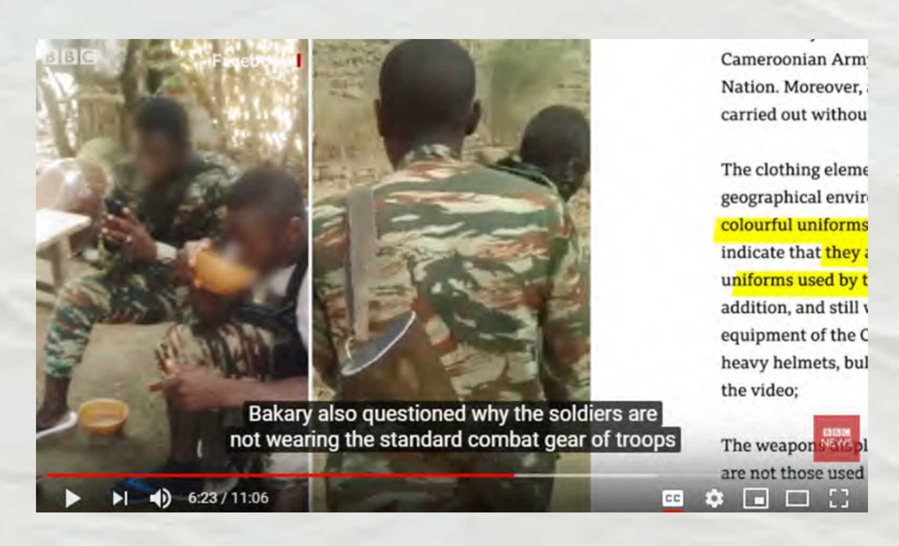
واســتخدمت التقنية أيضــاً لمقارنة أشــكال الأبنية والطريــق التي ظهرت في الفيديو، كما تظهر الصورة التالية:



كما اســتعان التحقيق بالصور الرقْمية التي أظهــرت كيف تغيرت بعض المعالم في المنطقة، لتحديد الســنة التــي وقع فيها الحــادث، والتوقيت خلال العام، حيث أظهرت النتائج أنه وقع بين 20 آذار-مارس والخامس من أبريل-نيســان من العام 2015، كما تظهر الصورة التالية كذلك.



وفي حين أنكرت السلطات الكاميرونية الادعاءات القائلة بأنّ الجنود هم القتلة، وبأن زيهم لا يتلاءم وزي الأشخاص في الفيديو، استخدم التحقيق موقع فايسبوك، ليعثر على صور لجنود كاميرونيين، يرتدون البزة نفسها التي ظهرت في الشريط، مع علامة المكان نفسه.



أعد الدليل

مصعب الشوابكة
قناة الجزيرة

ملاك خليل
معهد الجزيرة للإعلام

المساهمون

أسامة الصياد
صحفي في TRT عربي

ألاستير أوتر
الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية

مجدولين حسن
الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية

تحرير

محمد أحداد
معهد الجزيرة للإعلام

منتصر مرعي
معهد الجزيرة للإعلام

تصميم

أحمد فتاح

جميع الحقوق محفوظة © **معهد الجزيرة للإعلام** 2020



معهد
الجزيرة للإعلام



AJMInstitute



+974 44897666
institute@aljazeera.net
http://institute.aljazeera.net/ar